



صندوق الأمم المتحدة للسكان



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



جامعة الدول العربية

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/WG.1/3
11 November 2004
ORIGINAL: ARABIC

المنتدى الإقليمي العربي للسكان
بيروت، ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

الشراكة وتدفق الموارد في مجال السكان والصحة الإيجابية والتنمية

إعداد
توفيق عسييران

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

04-0536

الموضوع

مقدمة

الشراكة من منظور برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية لعام ١٩٩٤

في الإيجابيات

في السلبيات

حول المجالس / اللجان الوطنية

ما تحقق على صعيد اقليم العالم العربي بالإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

التوصيات الموجهة الى الحكومات

التوصيات الموجهة الى الجمعيات غير الحكومية

توصيات موجهة الى الاسكوا / ومنظمات الامم المتحدة المعنية

توصيات المؤتمر الثاني - عمان ٢٠٠١

توصيات المؤتمر الثالث - دمشق ٢٠٠٢

توصيات لقاء القاهرة يونيو (حزيران) ٢٠٠٣

تدفق الموارد

مسائل يفترض أخذها بالإعتبار

المقترحات

المادة الخامسة : في المنافع التي تستفيد منها المؤسسات ذات المنفعة العامة (٤٣)

المراجع

الجدول

جدول رقم ١ : عدد الدول العربية (١) التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع

المدني في إتخاذ القرارات المتعلقة ببرامج تنظيم الأسرة.

جدول رقم ٢ : عدد الدول العربية (١) التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في إتخاذ القرارات بخصوص أبحاث فيروس نقص المناعة والبرامج المتعلقة بها.

جدول رقم ٣ : عدد الدول العربية (١) التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في إتخاذ القرارات بخصوص البرامج التي تتناول عناصر أخرى من الصحة الانجابية

جدول رقم (٤): النسبة المئوية من الاموال المخصصة للانشطة السكانية من المساعدات الحكومية لجهود التنمية كما هي في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

جدول رقم (٥): الإنفاق على أنشطة السكان في "غربي آسيا وشمال أفريقيا" خلال أربع سنوات (١).

جدول رقم (٦): جدول توزيع الانفاق الحكومي على المجالات السكانية في الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ نسبة مئوية (١).

جدول رقم (٦): توزع الدول العربية حسب الانفاق على الانشطة السكانية خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ مع المعدل السنوي للإنفاق.

ها هو التاريخ يُعيد نفسه ، فنلتاقى مجدداً - بعض مؤسسات الأمم المتحدة (الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان) إلى جانب جامعة الدول العربية - لإقامة منتدى عربي حول السكان بمناسبة مرور عشر سنوات على صدور برنامج عمل السكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ ، بعد أن أقاموا بنجاح هذه التجربة عام ١٩٩٨ ، أي بعد مرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر القاهرة المميز والناجح بتفاصيله كافة.

لن أستيق تقييم النتائج ، لكن انطلاقاً من شخص يعايش الاهتمامات السكانية على مختلف الصعد ، فإنني لا أبالغ أو أميل إلى التشاؤم حين أقول أن السنوات الخمسة الثانية شهدت كثيراً من التراجع لا سيما مع عودة الجمهوريين إلى الحكم في الولايات المتحدة وإصدار ما عُرف بـ “gag rule” الذي أساء كثيراً إلى الزخم الذي ميّز عمل السنوات الخمسة الأولى بعد مؤتمر القاهرة ، بالرغم أنها لم تحقق ولو جزءاً ضئيلاً من تطلعاتنا كأشخاص ومؤسسات مجتمع مدني وحكومات معنية بهذا الموضوع.

وعود على بدء لا بد أن نستعرض قليلاً بعض المنطلقات الأساسية التي تسمح لنا بمعالجة هادئة لموضوعنا الذي يبحث في الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص مع الحكومات، مستوحياً فقرة من ديباجة برنامج العمل الصادر عام ١٩٩٤^(١) التي حملت في طياتها أملاً عريضاً في نقلة نوعية على مستوى البشرية ككل، فماذا جاء في هذه الفقرة؟

«ويسلم برنامج العمل الراهن بأنه لا ينتظر من الحكومات خلال العشرين سنة القادمة أن تحقق بمفردها غايات وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، فلكل من أفراد المجتمع والجماعات الموجودة فيه الحق ، بل عليها مسؤولية الاضطلاع بدور نشط في الجهود المبذولة لبلوغ تلك الغايات، وزيادة الاهتمام الذي أبدته المنظمات غير الحكومية أولاً في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان ، والآن في هذه المداومات ، يعبر عن تغيير هام وسريع في مواضع كثيرة في العلاقة بين الحكومات ومجموعة متنوعة من المؤسسات غير الحكومية ، ففي جميع البلدان تقريباً أخذت تظهر ألوان جديدة من المشاركة بين الحكومة ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمعات المحلية سيكون لها تأثير مباشر وإيجابي في تنفيذ برنامج العمل الراهن .»

(١) برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية لعام ١٩٩٤ - الفقرة ١٤ من الفصل الأول - الديباجة (منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان).

وتحدد هذه الفقرة بوضوح وحزم ، أن لأفراد المجتمع وجماعته الحق، بل عليهم مسؤولية الاضطلاع بدور نشط في الجهود المبذولة لبلوغ غايات المؤتمر ، فهل ثبت أن هذه الرؤية قد تحققت في إطار ممارسات السنوات العشرة المنصرمة؟ ... سوف نرى .

أما الفصل الخاص بالإجراءات الوطنية ⁽¹⁾ ، فقد أوضح في فقرته الخامسة ان على الحكومات وبمشاركة فعالة من البرلمانين والهيئات المنتخبة محلياً (بلديات – مجالس اختيارية – والقطاع الخاص والهيئات الأهلية – والمجموعات النسائية) مهمة زيادة الوعي بمسائل السكان والتنمية، ومن المؤكد أن هذه الفقرة عنت أن هذه الفئات تستطيع منفردة ومجتمعة أن تقوم بمهمة التوعية ، فهل فعلت ذلك وإلى أي مدى ؟

وطالبت فقرة أخرى من الفصل عينه أن يكون ثمة تفهم ومعرفة بالشواغل والأولويات الوطنية من أجل بناء الخطط اللازمة لمقاربة أهداف برنامج العمل.

ولم يتوقف الأمر هنا بل تعداه في الفصل الرابع عشر ⁽²⁾ إلى المطالبة بوضع آليات توضح مسؤوليات الشركاء في التنمية بما في ذلك المنظمات الحكومية انطلاقاً من دراسة تحدد المزايا النسبية في سياق الأولويات الإنمائية الوطنية ولقدرتها على التفاعل مع الشركاء الوطنيين في التنمية.

وصولاً إلى الفصل الخامس عشر الذي أرسى قواعد كثيرة هامة في إطار الشراكة المطلوبة من أجل تنفيذ يكون لكل من موقعه دور فيه على طريق بلوغ الأهداف المتوخاة في برنامج العمل.

وسوف نحاول من خلال هذه الورقة ، أن نعطي أجوبة صريحة على مختلف هذه الجوانب ، تحدد إلى أقصى قدر ممكن حصاد السنوات العشرة والرؤيا المستقبلية لعشر سنوات أخرى تكون أكثر قبولا ونجاحاً في إطار هذه الشراكة.

⁽¹⁾ المرجع نفسه - الفصل الثالث عشر المادة الخامسة.

⁽²⁾ المرجع نفسه - الفصل الرابع عشر - المادة السابعة .

الشراكة من منظور برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية لعام ١٩٩٤:

ورد في برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية لعام ١٩٨٤ الذي عقد في مكسيكو توصية واحدة حول الشراكة بين الحكومات والجمعيات غير الحكومية ، جاء فيها:

« ان للمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً مستمراً في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ، ويجدر تقديم التشجيع والدعم لها من الحكومات والمنظمات الدولية^(٤) .»

في الوقت الذي شهد فيه برنامج عمل مؤتمر العام ١٩٩٤ تطوراً هاماً في إطار الشراكة حيث أفرد فصلاً كاملاً من ١٢ مادة ، إضافة إلى ورود نصوص حول الشراكة في معظم فصول برنامج العمل إذا لم نقل فيها جميعاً.

يؤكد ذلك بأن المؤتمرين وخصوصاً المسؤولين في صندوق الأمم المتحدة للسكان وعوا تماماً الحقيقة التي أدرجت في ديباجة البرنامج ، بأن الحكومات غير قادرة وحدها على تنفيذ مضمون البرنامج ، حتى ولو تمّ مضاعفة الفترة الزمنية المحددة لبلوغ أهدافه والتي حدّدت حتى العام ٢٠١٤ ، مما يتطلب البحث المعمق حول مدى الالتزام بهذا التوجه الرئيسي من قبل الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة وبالتالي من قبل الهيئات غير الحكومية تحديداً.

فهل كان لهذا التوجه أثر كافٍ في تحقيق شراكة فاعلة ومؤثرة في إطار تنفيذ برنامج العمل على صعيد المنطقة العربية ككل ؟ ولكن نظراً للوقت المحدود الذي أعطي إلي من أجل إعداد الورقة ، فإنه لم يكن كافياً من أجل الدخول المعمق في إطار وضع تطلعات برنامج العمل موضع التطبيق من خلال دراسة ميدانية على صعيد أكثر من قطر من الأقطار العربية ، وسوف اقتصر في هذه الورقة على الخبرة المعاشة على صعيد لبنان وبعض الجمعيات الشقيقة في الدول العربية الأخرى لإعطاء تصوّر عن هذا الواقع ، يُستفاد منه لرؤى مستقبلية أكثر إحكاماً.

منطلقاً في بعض ما سوف أقوله إلى ما ورد تحديداً في المادتين ١٥-١ و ١٥-٢ من الفصل الخامس عشر من برنامج العمل^(٥) ، حيث جاء في المادة ١٥-١ توجه واضح يؤكد أن « مساهمات فعلية ومحتملة للمنظمات غير الحكومية، تكتسب اعترافاً في العديد من البلدان وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي » .
وتابعت المادة تقول « ومن الضروري إقامة مشاركة واسعة النطاق بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية (وتحديداً تلك التي لا تستهدف الربح) من أجل وضع وتنفيذ ورصد الأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية » .

أما المادة الثانية ، فقد أوضحت جوانب قائمة في العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية محددة إياها بالتباين أحياناً على نطاق واسع ، « إلا أن المنظمات غير الحكومية نالت الاعتراف بالفعل وعن حق لما تتسم به من خبرة على الوكالات الحكومية وبسبب تصميم البرامج وتنفيذها على نحو مبتكر ومرن وسريع الاستجابة » .

وانتهت إلى استنتاج بالغ الأهمية « لأن هذه المنظمات تضرب بجذورها في فئات سكانية تعاني من نقص في الخدمات ويصعب الوصول إليها عن طريق القنوات الحكومية » .

(٤) الخطة العالمية للسكان - برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية مكسيكو ١٩٨٤ - منشورات الأمم المتحدة .

(٥) الفصل الخامس عشر - برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية - القاهرة ١٩٩٤ - منشورات الأمم المتحدة.

ان المؤتمرات وهم جميعاً من ممثلي الحكومات ، إلى جانب ممثلي منظمات الأمم المتحدة المتخصصة وافقوا على هذه الرؤى في العلاقة ، ممّا يعني ان « مفهوم الشراكة » كان حاضراً وواضحاً حين تمت الموافقة على فصول البرنامج ، وان هذه الموافقة نابعة من التقدير ، كل على صعيد بلده ، مما حققته فعلاً الهيئات غير الحكومية وما تستطيع ان تحققه ، فكان من الواجب أن تنتظم " الشراكة بين الطرفين " انتظاماً اعمقاً وتحقق نتائج اكبر... لا سيما إذا كان الطرف الآخر المعني بالموضوع أي هيئات المجتمع المدني وتحديداً الجمعيات الأهلية التي لا تتوخى الربح قد استوعبت هذه المواقف التي تعكس امتناناً لجهودها والعمل من أجل تعميمها ، ولم يقصد به تجاوز أدوارها أو رفضها وعملت على الارتقاء بعملها مؤسساتياً وبرامجياً إلى المستوى الذي يحقق شراكة عميقة ومتوازنة ومنتجة ، فهل تحقق ذلك ؟ وإلى أي مدى وإذا لم يتحقق، فلماذا ؟ ومن هو المسؤول ؟!

لقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة حول نتائج المؤتمر إلى بعض الحقائق المتصلة بهذه الشراكة حين قال :

«وينبغي للحكومات والمجتمع المدني ، أن يعملوا معاً لتتهيئته بنيه موأنيه للشراكة عن طريق وضع مبادئ مفاهيمية أساسية وإطار تنفيذ وغايات وأهداف ، حتى يمكن فهم الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف بوضوح .
وأضاف : وينبغي تقديم المساعدة للمنظمات غير الحكومية تعزيزاً لقدراتها التنظيمية والتقنية والإدارية ، لكي تضطلع على الوجه الأكمل بمسؤولياتها في رصد وتنفيذ الالتزامات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وغيره من المؤتمرات الدولية».

إذا هناك مبادرات مطلوبة من الحكومات ، وكذلك من منظمات الأمم المتحدة تحديداً ، فالأمين العام يوجهها من خلال السلطات المخولة له على صعيد المنظمة الدولية بتقديم المساعدة ، وهو ما نتطلع إلى تسليط بعض الضوء عليه من أجل تحديد مكان الخلل حال وجودها وتقديم المقترحات من أجل سد الثغرات.

وقبل أن أدخل في بعض التفاصيل حول الواقع ، أودّ القول أنني سأحصر موضوع الشراكة بين الحكومات والهيئات غير الحكومية تحديداً بالجمعيات الأهلية غير الحكومية ، على اعتبار ان مسألة المجتمع المدني "فضفاضة"- إلى درجة كبيرة- إضافة إلى أن آراء عدد من الخبراء أجمعت على اعتبار أن تسمية « المجتمع المدني » غير دقيقة في المضمون والمعنى ، وأنها تعني شيئاً في دولة ما وتعني شيئاً آخر في دولة أخرى ... بعضهم يقول ان كل ما هو غير حكومي يندرج تحت هذه التسمية، بعضهم الآخر يذهب إلى اعتبار ان المجتمع المدني يعني فقط الجمعيات غير الحكومية ، حيث لم يتقبلوا فكرة ان يضم المجتمع المدني الأحزاب السياسية والتنظيمات المشابهة ، أو النقابات على أنواعها ... وبعضهم رفض مطلقاً اعتبار القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني ، بالرغم انه قطاع غير حكومي ... ولأن مخاطبة جهة غير محددة تحديداً دقيقاً لا يحقق المرجو من المخاطبة، فإن حصر الشراكة مع الجمعيات الأهلية غير الحكومية لا يعني انحيازها لها أو تنكراً لباقي الناس ، إنما لأن المعايضة منذ ما قبل المؤتمرات السكانية على أنواعها دلت على ان المعنى الحقيقي بالشراكة هو الجمعيات الأهلية غير الحكومية ، وقد أشارت مختلف النصوص الواردة في فصول برامج العمل إلى ذلك .

وفي إطار الحديث عن الشراكة سوف ننظر إلى جانبين أساسيين:

الأول: إلى ماذا تتطلع الحكومة حين تعمل على تحقيق هذه الشراكة؟

والثاني: كيف ينظر القطاع الأهلي غير الحكومي إلى المبادرة؟

في الجانب الأول وفي استعراض نظري نقول ان المسألة تبدو واضحة ، فالحكومات تعي أهمية الشراكة مع القطاع الأهلي في تنفيذ برنامج العمل خصوصاً أنه كان لهذا القطاع ريادة في التعامل مع قضايا عديدة وردت فيه ، ولأن جذور هذا القطاع ضاربة في الأرض وهو على صلة طيبة بالناس ، ولأنه ملتزم دائماً بالقضايا الاجتماعية والإنسانية للمواطنين ، ويعني ذلك أن الجهود ستلقى تجاوباً وتحقق بطريقة أفضل ويوقت أقل.

وبعد ذلك ، يجب ان ننظر إلى مدى تطابق هذه النظرية مع الواقع ، وكيف تفهمت الجمعيات الأهلية هذه المبادرات وكيف تجاوبت معها وهذا الجانب الثاني الذي نودّ تسليط الضوء عليه.

الشواهد العديدة تؤكد أن العلاقات كانت تنجح دائماً عندما يكون القطاع الأهلي صوت الحكومة ، يتحدث لغتها ويدافع عن وجهات نظرها – مثل هذه المؤسسات موجودة دائماً في كل مكان للقيام بهذا الدور - وفي حال كان للهيئات الأهلية مواقف تحاول من خلالها حماية مكتسباتها ونجاحاتها وتعمل على أن لا تعود إلى الوراء ، بل استكمال المسيرة ، يحدث بعض التوتر يصل في كثير من الأحيان إلى التصادم نتيجة للاختلاف حول المفاهيم أو على التنفيذ.

ولا يعني ذلك ان الحكومات دائماً على خطأ وان موقف الهيئات الأهلية هو الصح أو العكس بالعكس ، بل نعتقد أن ذلك ناتج في معظمه عن عدم اتفاق وجهات النظر إزاء الموضوع أو سوء التواصل بين الطرفين أو حذر مبالغ لدى طرف يقابله التسرع من قبل الطرف الآخر ... وان مثل هذه الحالات لا يمكن ان تعمم ويجب ان تكون النظرة محكمة بالموضوعية والتفهم. وفي بعض الأحيان يكون الموقف ناتج عن قصور لدى جمعيات القطاع الأهلي عن مواكبة حدث ما ، أو بسبب بيروقراطية الإدارة الحكومية والتي تؤدي إلى تأخير العمل أو عرقلته فيسيء إلى الجهود المطلوبة.

وهذه الممارسات قائمة في العديد من الدول العربية قبل صدور البرنامج وبعده ، وفي لبنان بالذات لجأت جمعية "عدل" إلى مقاضاة الحكومة ونجحت في الحصول على أحكام من مجلس شورى الدولة ضد قرارات اتخذتها وزارة الداخلية ورأى فيها القطاع الأهلي تجاوزاً لدوره وحقوقه^(١) ، حتى وان لم تكن ذات علاقة مباشرة ببرنامج العمل ، لكنها تدل على ان العلاقة بين هذين الطرفين ليست دائماً في مستوى مقبول من التفهم المتبادل ، إضافة إلى قيام دول عربية أخرى بتعديل قوانين الجمعيات من اجل الحدّ من حركة القطاع الأهلي ، وعبرت معظم الهيئات الأهلية في لبنان عن عدم الرضى عن التحفظات التي وضعت في القانون الذي صدّق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، كما أن ثمة تباين في المواقف بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في موضوعات عديدة لها علاقة ببرنامج عمل مؤتمر القاهرة مثل موضوع التربية الجنسية والصحة الجنسية وتمكين المرأة ، دون أن يمنع ذلك القطاع الأهلي من مواصلة جهوده في إطارها لأن الحكومة قد تكون مضطرة أحياناً لمسايرة بعض المواقف الدينية المذهبية في هذا المجال أو ذلك ، كما أن التنسيق والتكامل كان ضعيفاً أو مقبولاً في دول أخرى ، أظهرها التقرير حول الواقع السكاني في ضوء الإنجازات^(٢) المحققة في السنوات الأولى بعد مؤتمر القاهرة محدداً مستوى العلاقة بين القطاع الأهلي والحكومات كما توضحها الجداول من (١-٣) والمستخرجة من الورقة المقدمة إلى المؤتمر الأول للمتابعة عام ١٩٩٨.

(١) حكم مجلس شورى الدولة في لبنان بالدعوى المقامة ضد الدولة اللبنانية من الجمعية المسماة جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات رقم القرار ٢٠٠٣/١١/١٨ تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٨.

(٢) تحليل الاستمارات القطرية - د. محمد فاعور - مؤتمر السكان ٥ سنوات ما بعد القاهرة - بيروت.

جدول رقم ١ : عدد الدول العربية ^(١) التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات المتعلقة ببرامج تنظيم الأسرة:

عدد الدول التي يشارك فيها المجتمع المدني في صنع القرار بخصوص					المنظمات
بحوث تنظيم الأسرة	تصميم برامج تنظيم الأسرة	تنفيذ برامج تنظيم الأسرة	رصد برامج تنظيم الأسرة	تقييم برامج تنظيم الأسرة	
١٢	١٢	١٤	١٣	١١	جماعات نسائية محلية
١١	١٠	١١	١٠	٩	جماعات الشباب
٨	٦	٧	٦	٥	قيادات/جماعات دينية
٥	٤	٤	٤	٤	نقابات
٥	٥	٧	٥	٥	تعاونيات
٤	٤	٤	٤	٤	جمعيات تنظيم الأسرة

^(١) عدد الدول : ١٨

جدول رقم ٢ : عدد الدول العربية ^(١) التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات بخصوص أبحاث فيروس نقص المناعة والبرامج المتعلقة بها:

عدد الدول التي يشارك فيها المجتمع المدني في صنع القرار بخصوص					المنظمات
بحوث HIV/AIDS	تصميم برامج HIV/AIDS	تنفيذ برامج HIV/AIDS	رصد برامج HIV/AIDS	تقييم برامج HIV/AIDS	
٩	٨	٩	٧	٦	جماعات أهلية
٦	٦	٧	٦	٥	جماعات الشباب

^(١) عدد الدول : ١٨

جدول رقم ٣ : عدد الدول العربية ^(١) التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات بخصوص البرامج التي تتناول عناصر أخرى من الصحة الإنجابية:

عدد الدول التي يشارك فيها المجتمع المدني في صنع القرار بخصوص					المنظمات
بحوث	تصميم برامج	تنفيذ برامج	رصد برامج	تقييم برامج	
١١	١١	١١	١١	١٠	جماعات أهلية
١١	١١	١١	١٠	٩	جماعات الشباب

^(١) عدد الدول : ١٨

وأشارت الورقة أن الجهات الحكومية تنسق مع مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ البرامج أكثر مما تفعله في الجوانب الأخرى ، حيث تشرك (١١ دولة عربية) الجماعات النسائية المحلية في تنفيذ البرامج بينما يتدنى إشراكها في التقييم ، وتراجع نسبة إشراك جماعات الشباب إلى (١٠ دول) في التنفيذ ، مقابل ان (تسعاً منها) فقط تشركهم في تقييم البرامج. ولسنا نملك تحليلاً عن أسباب تفضيل الشراكة مع الهيئات النسائية على الشراكة مع الهيئات الشبابية ، ولكن ربما كان السبب للأسلوب " الدبلوماسي " الذي تستخدمه النساء في مقاربة الأعمال أو لخبراتهم الأوسع في مجالاتها. وأشارت الورقة كذلك أنه لا توجد في معظم الدول العربية (٩ دول) أية هيئة غير حكومية تضطلع بتنسيق نشاطات المنظمات غير الحكومية ، ومؤسسات المجتمع المدني التي تتعاطى قضايا السكان والتنمية ، في الوقت- والكلام لا يزال للورقة- ان (١١ دولة) أقرت - حديثاً- ترتيبات تتضمن دعم هذه المنظمات والمؤسسات وبعضها وفر تمويلًا مباشراً (١٢ دولة). وفي تقديري أن سبب عدم وجود الشبكات هو العدد المحدد من الجمعيات غير الحكومية التي تهتم مباشرة بقضايا السكان.

من المؤكد أن ما تضمنته الورقة هو تحليل استمارات مرسله من قبل الحكومات حيث أكدت اهتمامها بالشراكة دون مسألة التقييم بينما نصت المادة (٧٨) من تقرير الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين والمخصصة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج العمل على دعوة " الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وضع نظم لزيادة الشفافية وتقاسم المعلومات بغية مساءلتها (٨) " ، في الوقت الذي طلبت التوصيات الصادرة عن منتدى (لاهاي) (٩) من الحكومات اعتماد إجراءات سياسية ، وكذلك رفع العوائق القانونية والبيروقراطية من أجل تسهيل مهمة المجتمع المدني ، وخصوصاً الجمعيات غير الحكومية في وضع تنفيذ ومراقبة وتقييم الاستراتيجيات من أجل بلوغ أهداف برنامج العمل الدولي للسكان والتنمية ، نستطيع من التحليل الموضوعي لهذه النتائج وقد ارتفعت يوم عرفت في بيروت أصوات تقول ان المعلومات غير دقيقة وان " الشراكة " لفظية وغير جدية.

وأعتقد أن أية جهة حكومية تستبعد التقييم أو تخشى من نتائجه لا تحقق تقدماً في أي مجال ويجب ان تكون أكثر انفتاحاً على القطاع الأهلي غير الحكومي الذي عبر دائماً عن مصداقية وانتفاء أصليين إلى وطنه ومواطنيه. ومن أجل مزيد من المعلومات حول مسألة الشراكة والعيوب التي تواجهها- الموفرة في هذه الورقة- حاولت استمزاز رؤية تذهب بعيداً في إطار الشراكة الفعلية وليست اللفظية أو الصورية ، فسألته عن دور المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي يمثل جانباً عريضاً من الشراكة مع قطاعات المجتمع في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وكان هذا المجلس مطلباً رئيسياً من المطالب التي ساهمت الموافقة عليها في إحلال السلام في لبنان بعد حرب طويلة أنشئ المجلس وحدد له - للمجلس- هدفان رئيسيان :

- (أ) تأمين مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية بالرأي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- (ب) تنمية الحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

(٨) تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة A/5-21/5/ Add 1 الصادر في ١٩٩٩/٧/١.

(٩) منتدى (لاهاي) لتقييم ومتابعة تنفيذ برنامج مؤتمر السكان والتنمية -ICPD+5- ٨-١٢ شباط ١٩٩٩.

أما آلية وضع الأهداف، فقد تضمنت (١٠) :

- ١- إحالة رئيس مجلس الوزراء طلبات إبداء الرأي و إعداد دراسات في قضايا محددة.
- ٢- إبداء المجلس الرأي تلقائياً في الأهداف المحددة شرط الحصول على ثلثي الأصوات.

وبالتأكيد فإن برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية لعام ١٩٩٤ لم يحال إلى المجلس بعد إنشائه ليدرس من قبله ، كما أفاد أحد مسؤوليه أن إبداء الرأي التلقائي يحتاج إلى ثلثي أصوات الأعضاء ، مما يعني استحالة التوافق على قضية بحجم برنامج العمل ، الذي يتطلب دراسة متأنية وعميقة ، وفيه الكثير من الجوانب التي يستحيل تأمين النصاب المطلوب من أجل المباشرة بإبداء الرأي التلقائي في بعض مندرجاته ، أقول ذلك حتى أدخل في تفاصيل أخرى حول طبيعة القضايا التي تحال إلى المجلس والموقف الذي يتخذ بشأنها لاحقاً.

تبعاً لذلك أقول ان المجلس لم يلعب الدور الذي حدّد له على طريق مشاركة وطنية واسعة من قبل كل فئات المجتمع في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، أقول ذلك من موقعي كمسؤول في بعض هيئات المجتمع المدني الممثلة بالمجلس والتي تناقش إنجازاته وأدائه ، أستطيع الحكم بأن ما تحقق هو من البساطة حتى لا أقول من عدم الأهمية، خلافاً لما كان متوقفاً من المجلس ومطلوباً منه.

وقد تكون أنظمة المجالس المماثلة في الدول العربية الأخرى أكثر مرونة ، أو تكون أصعب لأن الحكومة « تحفظ » بذلك خط الرجعة وتتحاشى المواجهة مع المجلس في قضايا لا تكون مستعدة لها مالياً وإدارياً أو تنظيمياً أو قد تؤدي إلى تباين على مستوى وحدة الموقف الداخلي الذي تحرص عليه ، بل أكثر من ذلك ان قنوات الشراكة ليست شفافة لدرجة القبول بها واعتمادها كطريقة من أجل عمل فاعل ، ويوحى بأن مسألة الشراكة لا تزال بحاجة إلى مزيد من سبر الغور على المستويات كافة من أجل التعامل معها بوجدانية من قبل الأطراف المعنية كافة.

إلى جانب ذلك تخلل السنوات العشرة المنصرمة أشكال عديدة من الشراكة بين الحكومات والهيئات غير الحكومية، حيث لم تقتصر على عضوية المجالس الاقتصادية – الاجتماعية حيث توجد مثل هذه المجالس، بل تعدتها إلى مجالات أخرى مثل:

- (١) عضوية بعض الجمعيات وخصوصاً جمعيات تنظيم الأسرة في المجالس/ اللجان الوطنية للسكان والتي أنشئت معظمها بعد العام ١٩٩٤.
- (٢) اختيار قطاعات واسعة من المجتمع المدني لعضوية الهيئات الوطنية لشؤون المرأة.
- (٣) إشراك ممثلي القطاع الأهلي في الوفود التي مثلت الحكومات في الملتقيات الدولية سواء مؤتمرات "خمس سنوات ما بعد القاهرة" أو "كوبنهاغن" أو "بيجين" أو غيرها من الملتقيات الدولية الهامة.
- (٤) توفير تسهيلات عديدة للمنظمات غير الحكومية في الترويج لأفكارها أو استيراد المواد واللوازم الخاصة بأنشطتها ، أو وهبها عقارات لإقامة أبنية أو بالمساعدات (عناصر بشرية أو أموال) مكنتها من تحقيق برامجها.
- (٥) التعاقد مع بعض مؤسسات القطاع الأهلي من أجل تنفيذ العديد من الأنشطة سواء في مجال الصحة الإنجابية ، أو المرأة أو التربية السكانية ، أو أنشطة الشباب أو سواها.

(١٠) المجلس الاقتصادي الاجتماعي - من الحلم إلى الواقع (آب ٢٠٠٢) - منشورات المجلس.

- (٦) السماح بتأسيس عشرات بل مئات الجمعيات في معظم الدول العربية ، تأكيداً من الحكومات على الدور الذي يستطيع القطاع الأهلي ان يلعبه على أكثر من صعيد.
- (٧) الاستعانة بخبرات بعض الأعضاء في لجان متخصصة تقوم بالبحوث والدراسات حول بعض القضايا المدرجة في برنامج العمل.
- (٨) الاستفادة من البعد العلمي لعدد من مؤسسات القطاع الأهلي من أجل الإسهام في وضع الإستراتيجيات المختلفة المتصلة ببرنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية موضع التنفيذ.

ومن المؤكد ان القطاع الأهلي بمؤسساته كافة يقدر هذه المبادرات ويعترف بها ، ولكنه يشير بغصة إلى مسألة احتفاظ الحكومة بخيوط اللعبة في يدها ، ويعطي بعض الأمثلة على ذلك :

- تعطيل العديد من هذه الإجراءات من خلال عدم دعوة اللجان المستحدثة إلى الاجتماعات ، وأو عدم وضع المسائل المهمة على جدول أعمال اجتماعاتها.
- عدم إقرار سياسات وبرامج تستجيب للمطالب الملحة في عدد من القضايا والاكتفاء بغض النظر عن نشاطات يقوم بها القطاع الأهلي ، مع إيجابية الموقف إلا أن له محاذير إذا صادف معارضة أو تغيير المسؤول ، فإن كل الإنجازات معرضة للضياع ، فما هي الضمانات الفعلية؟
- عدم تفعيل دور المؤسسات التي يشارك في عضويتها ممثلون عن قطاعات المجتمع المدني والميل إلى تحميل هؤلاء الممثلين المسؤولية.
- البيروقراطية ، وفي كثير من الأحيان غياب الديمقراطية والشفافية في مقاربة العديد من الأعمال ، مما يفقدها عناصرها الهامة وأو المؤثرة.
- عدم العهد إلى القطاع الأهلي بمسؤوليات مباشرة في تنفيذ بعض البرامج بنجاح ، كما هو الحال في النجاحات التي يحققها منفرداً في معظم الأحيان .

وقد يكون صحيحاً كل أو بعض ما تقوله الهيئات الأهلية وقد سمعناه في بيروت ولاهاي ونيويورك وقبل ذلك في القاهرة بالذات ، ولكن هل تتأمن الشراكة من خلال نقد تصرفات الحكومات والتي تختلف من إدارة إلى أخرى؟ أو يجب المبادرة إلى عمل إيجابي عملاً بالقول المأثور " إضاءة شمعة خير من لعنة الظلام" .

من هنا، فإن متطلبات الشراكة تستوجب الكثير من الجهود والمواقف من القطاع الأهلي، نشير إلى بعض هذه الجوانب :
أولاً: أوردت دراسة حديثة قدمت في الاجتماع الأول للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية الذي عقد في بيروت من ١-٢ (ديسمبر) كانون الأول ٢٠٠٣ بعنوان « أخلاقيات العمل المدني وسلوكياته ^(١١) » مبادئ وتوجهات عديدة تتصل بهذا الجانب، حيث أشارت إلى بعض الإيجابيات والسلبيات في إطار الشراكة نشير إلى بعضها:

* **في الإيجابيات :** تنامي عدد الجمعيات ، حيث أشارت التقديرات إلى ١٢٠ ألف منظمة غير حكومية في العام ١٩٩٨ مقابل ٧٠ ألفاً في العام ١٩٩٤ (أي بزيادة قدرها ٧١%).

(١١) الدكتور فاديا كيوان - نحو مدونة سلوك عمل المنظمات غير الحكومية E/ESCWA/SDD/2003/WE 5/3

* في السلبيات :

القانون المصري رقم ١٥٣ / ١٩٩٩ الذي ضيق مساحات العمل أمام القطاع الأهلي في مصر.

في فلسطين حذت نصف الجمعيات أنها في حالة تصادم مع الدولة.

في اليمن ذكرت الورقة ان الحكومة تحاول السيطرة على المنظمات غير

الحكومية وتلعب على التناقضات بإنشاء مؤسسات تحمل الأسماء نفسها.

وفي حين لم تذكر الورقة شيئاً عن لبنان ، ولكن يمكن القول ، أن قانون الجمعيات في لبنان لا يزال هو هو منذ العام ١٩٠٩ ، وأن وزارة الداخلية تمارس مواقف لا تخلو من التسلط ، وسبق وأشرت إلى حكم مجلس شورى الدولة - ضد الوزارة - الذي ألغى العديد من إجراءاتها والتي لا يخولها لها القانون.

كما يشكر الاتحاد الوطني للجمعيات الأهلية المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية

من مواقف تتصف بعدم الإنصاف في ممارسات وزارة المالية من ناحية ومن الإجراءات البيروقراطية في وزارة الشؤون الاجتماعية من ناحية أخرى.

وقد حذت الورقة في الوقت نفسه مجموعة من القواعد (١١ قاعدة) معتبرة ان هذه القواعد هي صفات أخلاقية تشكل الخلية التي ترسم صورة مضيئة للعمل الأهلي والمدني، واقتُرحت - انطلاقاً منها- ان تضع المنظمات غير الحكومية مدونة سلوك تجسد التقيد بالأخلاقيات المذكورة وتجسد الآمال المعقودة عليها وتبرر تنامي دورها وتكتسب الشرعية التي تستحقها وهذه القواعد هي :

أ- قياس الترسخ المؤسسي.

ب- قياس الممارسة الديمقراطية داخل المنظمة.

ج- قياس آليات المساءلة والمحاسبة الداخلية والممارسة الفعلية لهما.

د- قياس شفافية عمل المؤسسة وأداء مسؤوليها من الناحية المالية.

هـ- قياس وضع الخطط والجدول الزمنية وتقدير الكلفة مسبقاً.

و- قياس التشاور مع المحيط المعني بالأنشطة قبل إقرارها وخلال تنفيذها.

ز- قياس مدى دراسة الجدوى المسبقة وإحداث تراكم للأنشطة أي تأسيسها انطلاقاً من سواها.

ح- قياس العمل المشترك بين منظمات غير حكومية متشابهة أو عاملة في المجال نفسه.

ط- قياس اعتماد المنظمة التقييم المحلي والداخلي والخارجي للفعالية.

ي- قياس احتكام المنظمة في مجمل أنشطتها وبرامجها إلى الرأي العام.

وحيث ندرك ان جميع المشاركين في إقرار الوثيقة هم من الهيئات الأهلية غير الحكومية ، نثق بأن هذه الهيئات لا تريد التسلط ، أو انتزاع حقوق أو مكتسبات ليست أهلاً لها ، بل ترغب في ان تستثمر عطاءاتها على طريق رفع شأن مجتمعاتها.

ثانياً:

المؤتمر الوطني الأول للجمعيات الأهلية^(١٢) الذي عقد في لبنان قبل ثلاث سنوات من انعقاد الاجتماع الاستثنائي الأول في ١ و٢ كانون الأول (ديسمبر ١٩٩٩) وحضره أكثر من ٦٠٠ مندوب يمثلون أوسع شريحة من الجمعيات والهيئات الأهلية في لبنان، وقد أورد في توصياته العديد من الجوانب التي تتصل اتصالاً وثيقاً بموقف الحكومات من ناحية وموقف الجمعيات غير الحكومية من ناحية أخرى ، نقّبس بعض ما جاء فيها :

^(١٢)دعا إليه تجمع الهيئات الأهلية غير الحكومية - وتألقت اللجنة التحضيرية إضافة إليه من ٧ شبكات أهلية هي : - الاتحاد اللبناني لرعاية الطفل - الاتحاد الوطني لجمعيات أهالي ومؤسسات

التخلف العقلي - المجلس النسائي اللبناني - الاتحاد اللبناني للبيئة والتنمية - منقلى الهيئات الإنسانية غير الحكومية - ندوة العمل الوطني - الهيئة الوطنية للطفل اللبناني.

(١) حول المجالس / اللجان الوطنية :

« وهي تتعلق مباشرة بما ورد في برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ » .
ولقد جرى نقاش جهود هذه اللجان في إطار أعمال المؤتمر الوطني الأول للجمعيات الأهلية في لبنان عام ١٩٩٩ ، حيث أشير إلى هذا الجانب بالآتي:

- « يتمثل الاهتمام الرسمي بعدد من القضايا الاجتماعية الهامة على الصعيد الوطني، من بينها قضايا الطفل، والفئات الخاصة، والسكان ، والصحة الإنجابية والمسنين، باستحداث مجالس وطنية أو لجان وطنية بمشاركة القطاعين الخاص والأهلي، وهي مبادرة مشكورة لولا الإحساس بأن هذه المجالس / اللجان لا تتمتع بالاستقلالية التي تمكنها من العمل بجدية وفاعلية بل تحولت إلى أداة لخدمة تطلعات الوزارة المشرفة مما أفقدها الفاعلية والتأثير » .
- لذلك ، يطالب المؤتمر بإعادة نظر شاملة في هذه المجالس / اللجان ، من اجل :
 - (١) ترسيخ مفهوم استقلاليتها إدارياً ومالياً.
 - (٢) تعميق الحوار الديمقراطي في إطارها.
 - (٣) تأكيد الشفافية في تشكيلها وتنظيمها وقراراتها.
 - (٤) إجراء تقييم دوري لإنجازاتها وإعلانه أمام الرأي العام.

ويوصي المؤتمر هيئاته الأهلية المشاركة في هذه المجالس / اللجان ، تغليب المصلحة الوطنية العليا على ما عداها من مصالح ، والعمل على تحقيق التوصيات أعلاه ، ويطالب هذه الهيئات بإبلاغ اللجنة التحضيرية بالوقائع والجوانب المشكو منها عند حصولها لمتابعتها حيث يجب .

أما التوصية الأخرى ونعتقد أنها تحمل في طياتها موقفاً وجدانياً مسؤولاً وتصميماً على عمل جدي يحقق افضل نتائج الشراكة الممكنة التي حملت الرقم (١٤) وعنوانها دور المجتمع المدني في رسم السياسات العامة^(١٣) ، فقد تضمنت مجموعة من التوجهات الهامة نذكرها تأكيداً على وعي القطاع الأهلي لمسؤولياته وحرصه على الارتقاء بأدائه حيث جاء فيها:

- يدرك المؤتمر أهمية ما ورد في الورقة^(١٤) ، التي تعتبر محصلة جهود ومناقشات على أعلى المستويات خاصة على صعيد المجلس النيابي ، متنبهين إلى ضرورة أن ينسجم النواب الذين شاركوا في الحلقات المختلفة مع أفكارهم وتطلعاتهم المعلنة في إطار علاقاتهم مع القطاع الأهلي ويوصي الهيئات الأهلية بالآتي:

- (١) ضرورة تحلي الجمعيات الأهلية ببعض المقومات الأساسية المنهجية ، لكي تستطيع أن تسهم في التعاطي والتأثير على رسم السياسات العامة ، ومن بعض هذه المقومات :
 - أ- الاستقلالية التنظيمية والإدارية.
 - ب- المصداقية في الأنشطة والأعمال.
 - ج- الانفتاح والشفافية وتنمية القاعدة العامة عن طريق إتاحة الفرصة لكل الراغبين في المشاركة بالعضوية.
 - د- الالتزام ببرامج عمل والتخصص وحسن تنظيم الإدارة وتعزيز أجهزتها التطوعية والوظيفية.

(٢) تعزيز التعاون والشراكة قدر المستطاع مع مراكز الدراسات والمؤسسات الأكاديمية المعنية .

(٣) تعزيز العلاقة « والشراكة » مع المؤسسات المنتخبة (مجلس النواب ، البلديات ، النقابات العمالية النقابات المهنية...) .

(١٣) توثيق المؤتمر الأول للجمعيات الأهلية في لبنان عام ١٩٩٩ - منشورات اللجنة التحضيرية.

(١٤) يقصد بها الورقة الرئيسية التي قدمت في المؤتمر تحت عنوان القطاع الأهلي في واقعه وتحدياته - والتي أعدتها مؤسسة فرح والنجدة الشعبية اللبنانية /مجموعة من الأكاديميين والاختصاصيين - المصدر نفسه.

- ٤) تطوير ثقافة الهيئات الأهلية لتمكينها من المشاركة في رسم السياسات.
- ٥) دعوة المظلات الأهلية إلى إيلاء الموضوع اهتماماً خاصاً ووضع شروط خاصة تسهم في تحديد الجمعية الراغبة في الانضمام إلى الأنشطة المتصلة برسم السياسات وإعداد دليل واضح مبوّب عنها.
- ٦) العمل على تحفيز وسائل الإعلام والإعلاميين للاهتمام بالقضايا الاجتماعية وبأنشطة الهيئات الأهلية ، على ان يمهّد لذلك بتدريب الهيئات الأهلية على امتلاك قدرات ومهارات إعلامية تؤدي إلى وضع إستراتيجية إعلامية على صعيد كل منها .
- فإذا نظرنا إلى هذا التطور الفكري والمنطقي ، الذي اتبعته المظلات المنظمة للمؤتمر من أجل استنهاض هذا القطاع وانتزاع حق الاعتراف المشروع بوجوده وإنجازاته، ندرك مرة أخرى ان أي تقصير في إطار الشراكة لا يجوز ان ينسب إليه.

٢) ننتقل بعد هذا ، ونبقى في إطار المؤتمر، فنشير إلى بعض قراراته^(١٥) وان لم يكن لها صفة الإلزام لكنها تتصف بالحزم والصرامة.

نبدأ بالتوصيات الموجهة إلى منظمات الأمم المتحدة، حيث شهد التحضير تبايناً بين المنظمين وبعض مؤسسات الأمم المتحدة متعلقاً بتوفير التمويل للمؤتمر.

فقد أقر المؤتمر مخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة لإبلاغه عن عدم توفير دعم مالي سوى من منظمة واحدة من مؤسسات الأمم المتحدة ممّا يتعارض مع :

➤ إعلان عمان الثاني للسكان.

➤ برنامج عمل مؤتمر القاهرة (الفصل ١٥).

➤ برنامجي عمل مؤتمريّ كوبنهاغن وبيجين.

➤ قرارات مؤتمرات المتابعة التي صدرت بعد خمس سنوات من انعقاد بعض هذه المؤتمرات.

ويعني ذلك ان المؤتمرين وعوا تماماً موجبات منظمات الأمم المتحدة واعتبروا أن الأمين العام يجب

أن يطلع على التقصير - الذي زعموا بحصوله تجاه مؤتمريهم- في النصوص الواردة في التوصيات

المختلفة الصادرة، مستندين إلى ما ورد في نصوص برامج العمل المختلفة.

أما القرارات الأخرى الموجهة إلى الجمعيات ، فهي تعكس الجدية والمسؤولية في فهم متطلبات المشاركة ، جاء فيها :

أ- تعزيز قدراتها الذاتية من خلال انتظام عمل مؤسساتها كافة.

ب- العمل على الاندماج أو السعي إلى نظام ثنائية العمل المشترك الذي يؤدي إلى الاندماج

كمحصلة في إطار الاهتمامات المشتركة.

(١٥) التقرير النهائي والتوصيات للمؤتمر الأول للجمعيات الأهلية - تاريخ ١١/١١/٢٠٠٠ صفحة ٥ و ٦ مرجع سابق.

- ج- تعزيز العضوية الشبابية في الهيئات الأهلية وإتاحة الفرصة أمام الشباب للمشاركة في عضوية الهيئات القيادية في الجمعيات.
- د- تبني مفاهيم العمل التنموي إلى جانب العمل الخيري ونشر وتعزيز ثقافة التنمية في صفوفها.
- هـ- تحقيق المساواة والمشاركة بين النساء والرجال في عضوية هيئات الجمعية كافة.
- و- الانتساب إلى مظلة أهلية واحدة على الأقل من أجل تعزيز فكرة العمل الجماعي وتطوير واقع هذه المظلات ودورها.
- ز- السعي إلى تحقيق انصهار وطني في المجتمع اللبناني من خلال الانفتاح ، الشفافية والممارسات الديمقراطية في الأداء على المستويات كافة.

➤ ومع مقارنة دقيقة لهذه القرارات مع ما ورد في برنامج العمل (الفصل الخامس عشر تحديداً) نجد أنها تعكس معظم - إذا لم نقل كل- ما ذهبت إليه التوصيات بل تجاوزتها في بعض المجالات.

القسم الثالث من القرارات وجه إلى منسق أنشطة الأمم المتحدة في لبنان مطالباً إياه بعقد طاولة مستديرة لوكالات الأمم المتحدة والمظلات الأهلية بحضور ممثل عن كل من وزارة الخارجية ومجلس الإنماء والإعمار للإطلاع على نتائج المؤتمر وفوائده المتعددة ، ووضع أسس تعاون وتنسيق تراعي المصادقية والالتزام بمقررات الأمم المتحدة الخاصة بالشراكة ، وتعكس اعترافاً صحيحاً بالشراكة مع القطاع الأهلي انطلاقاً من دوره وقدراته.

بقي أمانة مع النفس ومع الغير أن أقول، ان هذه التوصيات لم توضع موضع التنفيذ، ولم تتابع لأسباب عدة لا مجال لذكرها، وهي ثغرة كبيرة في جهود القطاع الأهلي نحو تثبيت مواقفه على الأرض ، من سلبياتها فقدان الثقة بقدرته على إحداث التأثير وبالتالي التغيير.

وإذا كان من المهم ان نوفر بعض المعلومات حول تجارب ناجحة ، من قبل القطاع الأهلي على طريق التعامل مع برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ، فإنني اعتبر ان لا غشاضة من أن أورد بعض تلك التجارب من ضمن المؤسسات التي انتمي إليها لأنني أملك المعلومات الدقيقة من ناحية والقدرة على عرضها بطريقة موضوعية متجردة من ناحية أخرى ، وأذكر في هذا المجال :

أولاً - ما تحقق على صعيد إقليم العالم العربي بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة^(١٦) كمثال على العمل الإقليمي مشيراً إلى جهوده المتواصلة والمتصلة بوضع برنامج العمل موضع التطبيق ومن ابرز ما تحقق :

- (١) المشاركة في وضع إستراتيجية الاتحاد المعروفة بـ(الرؤيا عام ٢٠٠٠ Vision 2000)^(١٧) وإعداد مقارنة حول العناصر المشتركة في برنامج العمل وفي الإستراتيجية المذكورة ، وبالتالي الإستراتيجية الجديدة المعروفة بـ 5A's.
- (٢) إقامة مؤتمرين إقليميين في العامين ١٩٩٥- ١٩٩٦ لمتابعة تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة من قبل الجمعيات الأعضاء والإضاءة على جوانب هامة من البرنامج .
- (٣) المساهمة مع الاتحاد مركزياً في إصدار وثيقة حقوق الصحة الإنجابية/الجنسية والترويج لها .

(١٦) إقليم العالم العربي بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة هو أحد أقاليم الاتحاد الستة.

(١٧) IPPF - Vision 2000 - منشورات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة IPPF

(٤) تدريب الجمعيات بلوغاً لرؤى استراتيجية Strategic Vision وعلى وضع مخططات إستراتيجية Strategic Planning وإلزامها إعتداع استراتيجيات تدخل في صميم وضع برنامج العمل موضع التنفيذ في نواح متعددة مثل :

- الصحة الانجابية / الجنسية وتنظيم الأسرة.
- الصحة الإنجابية/الجنسية للمراهقين.
- قضايا المرأة ، التمكين النوع الاجتماعي / العنف.
- الدعوة والإعلام والتثقيف.
- الشباب .
- اشراك الرجل في تحمل مسؤوليات تنظيم الأسرة.
- التربية السكانية .
- نوعية الرعاية.

(٥) تنشيط ودعم العلاقة بين جمعيات تنظيم الأسرة ومنتدى برلمانيي الدول العربية حول السكان والتنمية وإشراك الجمعيات في حضور مؤتمراته (من دمشق مروراً بالقاهرة وصولاً الى الرباط) ، وحيازته على منصب مراقب في إطار المنتدى كشريك أساسي يمثل القطاع الأهلي.

ولم يقف الإقليم عند هذا الحد فقط ، بل تعداه إلى الدخول في صلب تطوير قدرات الجمعية ورفع مستوى أدائها على الصعد كافة من خلال نظام تأكيد العضوية Accreditation حيث تضمن النظام (٦٥) سوألاً موزعة إلى محاور أربعة: الدستور – صلاحيات الهيئة الحاكمة - مسؤوليات وممارسات المدير التنفيذي – برامج الصحة الإنجابية ، معتبرة أن جميع هذه النواحي يجب أن تكون موثقة وممارسة من أجل تأكيد عضوية الجمعية في الاتحاد ، وقد أدى ذلك إلى تغييرات جذرية على صعيد هذه الجمعيات وضعتها في خانة كفاءة للشراكة مع الحكومة.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ، فإن جمعية تنظيم الأسرة في لبنان لعبت دوراً مميزاً في إطار متابعة برنامج عمل مؤتمر القاهرة وتضمنت جهودها :

- (١) مواكبة دقيقة لجهود اللجنة الوطنية الدائمة للسكان والإسهام في انشطتها على المستويين الشخصي والمؤسسي.
- (٢) التعاقد مع المركز التربوي للبحوث والإنماء لإدخال مادة التربية السكانية في المناهج.
- (٣) إعداد أدلة صحية حول الصحة الإنجابية بتكليف من منظمة الصحة العالمية.
- (٤) إحياء اليوم العالمي للسكان منفردة وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية – اللجنة الوطنية الدائمة للسكان.
- (٥) إقامة العديد من المؤتمرات الموجهة الى القطاع الأهلي لبحث مسألة الشراكة.
- (٦) الإسهام في وضع وثيقة السياسة السكانية واستراتيجية الصحة الانجابية في لبنان.
- (٧) تنسيق وتفعيل العلاقة مع اللجنة البرلمانية للسكان والتنمية.

- (٨) إختيار رئيس الجمعية في الوفد الحكومي الى العديد من المؤتمرات الدولية والاقليمية للسكان.
- (٩) إختيار الجمعية " Focal Point " للإعداد لمؤتمر " لاهاي " (ICPD +5) واشترك ثلاثة من أعضائها في الملتقيات التي عقدت في " لاهاي " حول الشباب والسكان.
- (١٠) إصدار عشرات المطبوعات المتصلة بمحاور المؤتمر : الصحة الإنجابية/الجنسية ، المرأة ، الشباب ، البطالة ، الهجرة وسواها ، إضافة إلى توزيع البرنامج تكراراً للتذكير به والحث على اعتماد ما ورد فيه.

وقد تم ذكر مؤسسة أهلية إقليمية وأخرى قطرية للدلالة على وجود اهتمام بالغ من القطاع الأهلي في تنفيذ ومتابعة تنفيذ برنامج العمل ، علماً أن مؤسسات عديدة في الدول العربية وفي لبنان لعبت ولا تزال تلعب دوراً مميزاً في إطار التزامها قضية الإنسان في بيئاتها ومجتمعاتها معبرة بذلك عن جدارة عالية في التعاطي مع الأمور وإلى حس متميز بالانتماء الوطني، وهو ما يتطلب - بالواقع - موقفاً أكثر واقعية من الحكومات في تحقيق شراكة مبنية على احترام استقلالية الجمعيات في ظل مناخ من الديمقراطية والشفافية تعزز جهودها المشتركة نحو الأفضل دائماً.

وتأكيداً على حرص القطاع الأهلي - بمؤسساته كافة - على كسب الثقة بجهوده لتكون الشراكة مبنية على أساس مؤسساتي وليس شخصي أشير إلى التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الاستشاري الأول للمنظمات غير الحكومية الذي عقد أخيراً في بيروت / الإسكوا - كانون الأول ٢٠٠٣^(١٨) ، وهو يعتبر الأحدث وتضمنت توصياته توجهات مهمة خاطبت الحكومات والجمعيات غير الحكومية والإسكوا محددة بما يلي :

التوصيات الموجهة الى الحكومات:

- (١) تشجيع الشراكة والترابط مع المنظمات غير الحكومية تحقيقاً لأهداف التنمية الوطنية الشاملة ، وإشراك المنظمات في وضع السياسات والتشريعات والبرامج التنموية.
- (٢) تشجيع الحكومات على إسناد المزيد من المشاريع للمنظمات غير الحكومية وتنفيذ المشاريع المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في الدولة المعنية.
- (٣) اعتماد مدونة السلوك التي عرضت ونوقشت خلال الاجتماع بإعتبارها إطاراً لعمل المنظمات غير الحكومية ، وقد صدرت عن الاجتماع الاول للهيئة الإستشارية للمنظمات غير الحكومية المنعقد في بيروت يومي ١ و ٢ كانون الأول - ديسمبر ٢٠٠٣.

(١٨) تقرير الاجتماع الأول للهيئة الإستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية W/ESCWA/SDD/2003/WG.5/7

التوصيات الموجهة الى الجمعيات غير الحكومية:

- (١) حث المنظمات غير الحكومية على تكثيف التنسيق والترابط والتعاون فيما بينها لتفادي الإزدواجية والتعارض في برامجها.
- (٢) الاستفادة من مدونة السلوك باعتبارها برنامجاً تدريبياً للمنظمات غير الحكومية.
- (٣) تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية العربية لتبادل الخبرات.
- (٤) المطالبة بتعزيز الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان لتطوير العمل الأهلي.
- (٥) تشجيع المنظمات غير الحكومية العربية على الإشتراك في أنشطة الشبكات الدولية للمنظمات غير الحكومية.
- (٦) دعوة المنظمات غير الحكومية الى تركيز اهتمامها على كسب الشباب.

توصيات موجهة الى الاسكوا / ومنظمات الامم المتحدة المعنية:

- (أ) إنشاء قاعدة بيانات تتضمن افضل الممارسات والدروس المستفادة للمنظمات غير الحكومية على شبكة الإنترنت ، تتضمن أسماء المنظمات الأعضاء ووصفاً للمشاريع التي تتولى تنفيذها.
- (ب) تنظيم وعقد الحوارات بهدف تشجيع المنظمات غير الحكومية على تبادل الخبرات وتنفيذ الانشطة المشتركة.
- (ج) تنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات البشرية على إعداد مقترحات المشاريع لتقديمها إلى الجهات المانحة.
- (د) تنظيم دورات تدريبية للمنظمات غير الحكومية لإيجاد التمويل الذاتي والخارجي.

وأخيراً وليس آخراً في هذا المقطع بالذات لا زلت أميل الى توصية ذكرتها في الورقة المقدمة الى مؤتمر عام ١٩٩٨^(١٩) أنه من الضرورة بمكان وضع معايير الشراكة واحكام تطبيقها من اجل تفعيل هذه الشراكة وابقائها في الحدود المرسومة لها.

(١٩) توفيق عسيران ' المشاركة مع المجتمع المدني / دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤ - تجربة لبنان

الإسكوا - بيروت ١٩٩٨ - ICPD +5.

الشراكة مع البرلمانيين :

نتنقل في هذا الجزء لنتحدث عن نمط آخر من أنماط الشراكة ، وهو يختلف بمنظورها عن الشراكات الأخرى ، لكنها في المحصلة تصب في خانة تفعيل وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية والذي يهدف إلى تحسين ظروف البشرية وخلق المزيد من التعاون الدولي الذي يخفف من الفروقات الكبيرة بين العالمين "المتقدم والنامي" ، ويجعل مسألة الإنسانية بأبعادها جميعاً أقل عنفاً مما هي عليه الآن ، مجموعات تعيش بدخل يقل عن الدولار الواحد في اليوم وأخرى تعيش التخمة ونفاياتها تمثل عبئاً على العديد من المجتمعات والشعوب.

عطينا بهذه الشراكات - الشراكات البرلمانية في إطار اللجان البرلمانية للسكان ، والشراكات الناتجة عن اللجان / المجالس الوطنية للسكان ، والتي أنشئت قبيل واثناء وبعد انعقاد مؤتمر القاهرة وبعضها يعود إلى فترات زمنية أبعد.

وفي الإطار البرلماني ، فإنني ساكتفي بالمعلومات المتصلة بمنتهى برلمانيي الدول العربية للسكان والتنمية - وهو إطار إقليمي لشبكة أوسع معروفة بمنتهى البرلمانيين الأفارقة والعرب حول السكان والتنمية والذي أنشئ بعد العام ١٩٩٤ وتمحورت أهدافه البعيدة المدى حول تحسين نوعية حياة السكان في البلدان العربية والإفريقية ، أما أهدافه القريبة المدى فقد تضمنت (٢٠) :

- (١) زيادة مستوى الوعي حول قضايا السكان والتنمية والعلاقات المتبادلة بين كافة أعضاء البرلمانات العربية في المنطقة.
 - (٢) إطلاع وإعلام البرلمانيين باستمرار عن أحداث وقضايا التنمية المعاصرة في بلدانهم حتى يتمكنوا من القيام بدورهم كدعاة للتغيير الاجتماعي في الدوائر الانتخابية وعلى الصعيد المحلي.
 - (٣) خلق المناخ المساعد واللازم للمنظمات غير الحكومية والدوائر الحكومية والقطاع الخاص لتقديم معلومات وخدمات نوعية وخدمات تنظيم الأسرة والبيئة .
 - (٤) إستحداث شبكة من التحالفات بين البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والدوائر الحكومية والقطاع الخاص.
 - (٥) حشد الطاقات لزيادة موارد المنتدى والخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية.
- كما أقرّ البرلمانيون التزام حول مأسسة منتدى برلمانيي الدول العربية حول السكان والتنمية أثناء انعقاد مؤتمريهم الرابع جاء فيه (٢١) :

- تعزيز وتعميق مفهوم التنمية والسكان على صعيد المجالس التي تمثل وعلى صعيد دولنا من خلال :
 - الاعلام الواسع عن نتائج كل اجتماع من اجتماعات المنتدى بعد انعقاده .
 - تنشيط وتفعيل دور اجتماعات اللجان البرلمانية للسكان والتنمية.
 - تبادل الخبرات بين المجالس المختلفة على صعيد أنشطة كل لجنة من اللجان البرلمانية للسكان والتنمية.
 - تفعيل التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في مجالات السكان والتنمية لا سيما مع جمعيات تنظيم ورعاية الأسرة.
 - إقامة لقاءات وحوارات نيابية ، كل في المجلس الذي ينتمي إليه من أجل مواقف أكثر إيجابية ووعياً بأهمية قضايا السكان والتنمية ، وتقاطعها مع القضايا التنموية الأخرى.
- تشجيع مبادرات التوأمة بين المجالس النيابية والشورية العربية في إطار قضايا السكان والتنمية.
- السعي لدى الممولين على الصعيد الدولية والإقليمية والمحلية لتوفير الدعم اللازم لجهود السكان والتنمية ولجهود المنتدى.
- السعي الى تعزيز أجهزة المنتدى ليتمكن من تحقيق ادواره والتزاماته كافة في إطار قضايا السكان والتنمية.

أما آليات العمل ، فقد شملت مؤتمرات سنوية عقدت تباعاً في :

- عمان ٢٠٠١
- القاهرة ٢٠٠٣
- دمشق ٢٠٠٢
- الرباط ٢٠٠٣

واعتبر اجتماع القاهرة بمثابة تحضير لاجتماع المغرب ، الذي اكتسب أهمية خاصة ، وسوف أبرز بعض التوصيات التي أقرت في اجتماعات ولقاءات المنتدى من أجل توضيح اهتماماته المتصلة مباشرة ببرنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية لعام ١٩٩٤ كما سبق وأشرت.

مشيراً قبل ذلك إلى أن المنتدى- بالتعاون مع إقليم العالم بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وبالتناغم مع تطلعات صندوق الأمم المتحدة للسكان- قد طور ابتداء من اجتماع دمشق صيغة العلاقة مع الجمعيات غير الحكومية التي دعيت إلى اجتماع دمشق

(٢٠) ورقة حول الخلفية التاريخية للمنتدى ، اعدتها الأمانة العامة في عمان ٢٠٠٣.

(٢١) توصية المأسسة كما أقرت في اجتماع الرباط ٣-٥ "ديسمبر" كانون الأول ٢٠٠٣.

والاجتماعات الأخرى بعد ذلك ، وقد عبّر الأمين العام للمنتدى مراراً في كلماته الافتتاحية عن أهمية هذه الشراكة وطروحاتها في آن ، اما لجهة التوصيات فنورد بعضها وفقاً لتاريخ صدورها :

توصيات المؤتمر الثاني – عمان ٢٠٠١ (٢٢) :

- أن تقوم اللجان البرلمانية للسكان والتنمية بتوثيق أو اصر التعاون مع اللجان والمجالس الوطنية للسكان في بلدانها، وضمان مشاركة ممثلين عن اللجان البرلمانية في عضوية تلك اللجان لضمان التنسيق وتفعيل الدور الرقابي البرلماني على السياسات والاستراتيجيات والبرامج السكانية.
- زيادة الدعم لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤) عن طريق التشريع وتوسيع نطاق أنشطة التوعية وتعبئة الموارد المحلية وحشد طاقات المجتمع بما فيها المنظمات الشعبية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل.

توصيات المؤتمر الثالث – دمشق ٢٠٠٢ (٢٣) :

- دعوة الهيئات والمؤسسات المعنية على الصعيدين الإقليمي والوطني إلى التعامل مع موضوع الأمراض المنقولة بالجنس خصوصاً الإيدز الذي تزداد أعداده بشكل متسارع في عدد من الدول العربية ، وتبادل المعلومات والخبرات حولها.
- دعوة الأمانة العامة للمنتدى إلى تنظيم لقاءات للبرلمانيات العربيات والبرلمانيات الشباب لتبادل الخبرات والنظر في الموضوعات المستجدة في قضايا السكان والتنمية والبيئة ودور المرأة والشباب.
- التمني على المجالس النيابية ومجالس الشورى تطوير القوانين التي تتعلق (بقوانين الأحوال الشخصية) بما يخدم تحقيق العدالة بين المرأة والرجل وتعميق دور المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

توصيات لقاء القاهرة يونيو (حزيران) ٢٠٠٣ (٢٤) :

- ضمان تلقي المراهقين والشباب – داخل وخارج المدارس – المعلومات المتعلقة بالصحة العامة والصحة الانجابية بلغة مناسبة، بالإضافة الى خدماتها، وفرص المشاركة في تخطيط السياسات والبرامج التي تستهدفهم، واتخاذ اختيارات وقرارات مسؤولة ومؤكدة تجاه احتياجاتهم.
- بذل كل الجهود لتيسير الحصول على وسائل وخدمات الصحة الانجابية بحلول عام ٢٠١٥ ، وتشجيع العمل التطوعي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل معاً بمساندة الحكومة لتحقيق هذا الهدف.
- ضمان الدعم المستمر للعمل العربي المشترك في المجالات السكانية بما يمكن الجامعة العربية من تفعيل أدوارها في التكامل العربي ، والمساهمة الفعالة في دعم السياسات السكانية في البلدان العربية المهتمة بمتابعة تنفيذ مقررات إعلان عمان الثاني وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان.
- أكد بيان عمان الثاني حول السكان الصادر عام ١٩٩٣ ، والفصل الخامس عشر من برنامج مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤ وكذلك البيان الصادر عن الهيئات غير الحكومية الذي انعقد في هولندا عام ١٩٩٩ ، وتقرير اجتماع الهيئة العامة للأمم المتحدة الذي ناقش التقدم المحرز في إطار تنفيذ برنامج عمل القاهرة في إطار ما عُرف بـ ICPD+5 ، على أهمية الشراكة مع القطاع الأهلي في تنفيذ برنامج العمل ، مشدداً على أهمية دعمه وتعزيز قدراته وبنائه المؤسسي من اجل أن يفي بهذه الالتزامات كافة ، يؤكد المؤتمر على هذه التوجهات ويشددون على أهمية القطاع الأهلي في تحقيق فعال لمتطلبات برنامج عمل مؤتمر القاهرة والمؤتمرات اللاحقة ، ويطالبون المجالس النيابية والشورية ومنظمات الأمم المتحدة والممولين العرب دعم القطاع الأهلي لتمكينه من الاستمرارية والتجاوب مع متطلبات واحتياجات المجتمعات التي يعمل فيها.
- دعوة المسؤولين والأهل والمؤسسات التربوية إلى تعزيز روح المسؤولية لدى الشباب وإحكام التعامل معهم ، وإشراكهم إشراكاً فعلياً في تحمل المسؤوليات على المستويات كافة خصوصاً السياسية منها ، وبقتضي والحالة هذه مطالبة المجالس النيابية والشورية بالنظر في سن الانتخابات وفي غيرها من المجالات التي تتيح مشاركة فعلية وحقيقية للشباب في تحمل المسؤوليات العامة والخاصة ، كل صعيد على بلده.

(٢٢) منشورات الأمانة العامة لمنتدى برلماني الدول العربية للسكان والتنمية – توثيق المؤتمر الثاني – عمان.

(٢٣) منشورات الأمانة العامة لمنتدى برلماني الدول العربية للسكان في اليمن – توثيق المؤتمر الثالث – دمشق.

(٢٤) توصيات لقاء القاهرة البرلماني – توثيق اللقاء – منشورات الأمانة العامة – عمان.

وقد تميز مؤتمر الرباط بإصدار إعلان الرباط حول السكان والتنمية^(٢٥) من خلال وثيقة شبيهة متكاملة تحتوي الكثير من القضايا المتصلة بموضوع المنتدى العربي للسكان ككل ، وسوف أشير إلى توصية واحدة مما ورد فيه، واتفق أنه سيكون أحد الأوراق الأساسية لهذا الاجتماع العربي حول السكان:

- العمل على تأكيد الشراكة وتعميقها بين القطاع الحكومي والقطاعين الأهلي والخاص لا سيما التأكيد على الجوانب التالية والتي صدرت في تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٩٩^(٢٦) :
- ينبغي للحكومات ان تقوم ، في ظل التشاور مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ، من بينها الشباب حيثما كان ذلك مناسباً، وفي ظل المساعدة اللازمة من جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ودوائر المانحين بتقييم البرامج وتوثيق الخبرات ووضع نظم لجمع البيانات من أجل رصد التقدم المحرز ، والقيام على نطاق واسع بنشر المعلومات عن تصميم البرامج و أداؤها وأثرها على الصحة الجنسية والإنجابية للشباب ، وينبغي لوكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة دعم الآليات الدولية لتبادل الخبرات فيما بين جميع البلدان وبخاصة فيما بين البلدان "النامية" .
- وينبغي للحكومات وللمجتمع المدني على الصعيد الوطني ومنظومة الأمم المتحدة العمل من أجل تعزيز وتوطيد تأزرها وتعاونها بهدف التشجيع على إيجاد بيئة تمكينية مواتية للشراكات من أجل تنفيذ برنامج العمل ، وينبغي للحكومات ومنظمات المجتمع المدني وضع نظم لزيادة الشفافية وتقاسم المعلومات بغية تحسين مساءلتها.
- تشجيع الحكومات على إدراك ودعم الدور الهام والتكميلي الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني على الصعيد الوطني صوب إحداث تغيير في المواقف والأفعال تعزيزاً لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- تشجيع الحكومات على إدراك ودعم الدور الهام والتكميلي الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني ، على الصعيد الوطني ، في مساعدة الجماعات المحلية على توضيح وتلبية احتياجاتها من الرعاية الصحية ، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية.

لقد أوردت مجموعة من التوصيات التي غطت العديد من الموضوعات في إطار اهتمام البرلمانين ببرنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية، ولم أدخل في التفاصيل المتصلة بالمؤتمرات ذاتها التي عقدت والأوراق الهامة التي قدمت خلالها ، كما والاهتمام المميز الذي عبر عنه رؤساء المجالس النيابية حيث عقدت الاجتماعات ، وأضيف إلى ذلك ان صندوق الأمم المتحدة للسكان وإقليم العالم العربي بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لم يبخلا مطلقاً في توفير كل الدعم الممكن من أجل تفعيل عمل المنتدى ، كما قامت الأمانة العامة بتوجيه استمارة متابعة وتقييم إلى السادة النواب وأعضاء مجالس الشورى الذين اشتركوا في الاجتماعات من أجل قياس التقدم المحرز على صعيد المجالس النيابية/ ومجالس الشورى في إطار تنفيذ برنامج العمل على صعيد الدول المعنية .

وأستطيع القول بأمانة – لأنني واكبت عن قرب هذه الاجتماعات وشاركت خلالها بتقديم أوراق وساهمت في صياغة التوصيات – ان النتائج كان يمكن ان تكون أهم وأعمق لو قام السادة النواب الذين شاركوا في الاجتماعات ببلورة القرارات الصادرة وإقرانها بآلية تنفيذ، وهو ما يفترض ان يكون مسؤولية اللجان البرلمانية للسكان والتنمية، والتي لم تحظ حتى الآن بدور مؤثر على صعيد المجالس المعنية ، وفي تقديري ان هذا الجهد الكبير والمتقدم والسياسي بامتياز كان يجب ان ينتهي بنتائج أهم وأفضل لولا بعض الحلقات المفقودة، والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على بلوغ نتائج حداثتها التوصيات الصادرة عنهم والتي كانت تصدق في كل اجتماع بالإجماع، مقترحاً في هذا المجال:

- (١) ضرورة متابعة صندوق الأمم المتحدة للسكان وإقليم العالم العربي بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة دورهما الفاعل والنشط في إطار دعم المنتدى.
- (٢) ان يكون من ضمن هذا الدور، لقاءات دورية مع أمانة المنتدى وبالإشتراك معها، تنظيم لقاءات محددة مع لجان السكان النيابية بعيد كل مؤتمر، من أجل تحديد آليات المتابعة وتوفير الدعم التقني المطلوب لبلوغ الأهداف المتوخاة.
- (٣) التمني على المجالس النيابية/ ومجالس الشورى الاهتمام بقضية التواصل في الاجتماعات في إطار القضايا المعروضة وضمن امكانية المساءلة من خلال استمرار بعض أعضاء الوفد في حضور المؤتمرات التالية (أحياناً يكون أعضاء الوفد جميعاً من غير الذين حضروا الاجتماع السابق).
- (٤) ان يقترح على اللجان البرلمانية للسكان في كل بلد عقد اجتماعين سنويين مع اللجنة الوطنية/ المجلس الوطني للسكان(عادة هو جهاز حكومي) من أجل التنسيق والتكامل في الأدوار والمسؤوليات.
- (٥) ضرورة تحويل لجان السكان البرلمانية إلى لجان دائمة في مجالسها من أجل ان تحظى بمزيد من الأهمية، ولكي تستطيع مساهلة الحكومة أسوة باللجان البرلمانية الأخرى.

^(٢٥) تقرير الاجتماع الاستثنائي للأمم المتحدة ١ تموز (يوليو) ١٩٩٩ – مرجع سابق.

^(٢٦) إعلان الرباط حول التنمية والسكان – صدر في الرباط ١٢/٥/٢٠٠٣ – منشورات منتدى برلماني الدول العربية حول التنمية والسكان.

أما على صعيد المجالس وأو اللجان الوطنية للسكان ، فإن هذه الأداة الهامة من أدوات الشراكة ليس فقط بين الحكومات والقطاع غير الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني ، بل كذلك في إطار المؤسسات الحكومية المختلفة ، إنطلاقاً من رؤيا سليمة بأن « قضايا السكان والتنمية » هي من الشمول بحيث تفوق قدرة وزارة واحدة أو مؤسسة واحدة على التعامل معها.

وقد يكون لبنان من الدول السبّاقة في المنطقة العربية في التعاطي مع هذا الموضوع إذ قام في العام ١٩٨٤ بتشكيل لجنة سُمّيت « المجلس الوطني للسياسات السكانية في لبنان »^(٢٧) وكان من اصدر القرار يومذاك هو وزير العمل والشؤون الاجتماعية- الدكتور عدنان مروة- وكان في الوقت نفسه رئيساً لجمعية تنظيم الأسرة في لبنان ، ولكن هذا المجلس لم يذم طويلاً، فعند تغيير الوزارة في العام ١٩٨٤ ، قام الوزير الجديد بإلغاء القرار لأسباب سياسية^(٢٨) ، لأن مهامه تضمنت مسألة التعدادات السكانية في لبنان ، وهو أمر يمس في رأي بعض السياسيين جوهر الوجود اللبناني ، وهو واقع يتواصل حتى الساعة يؤكد غياب التعدادات الدورية للسكان في لبنان.

وقامت دول عربية أخرى ، وبناءً لطلب صندوق الأمم المتحدة للسكان وقبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ بإنشاء لجان وأو مجالس وطنية للسكان و ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك إلى اعتماد مجالس عليا متخصصة في السكان ونص قانون إنشاء بعض المجالس على تولي رئيس الجمهورية رئاستها وضمت في عضويتها رؤساء حكومات ووزراء، ويبدو من الناحية النظرية أن هذا الاهتمام منطقي وضروري ، لكن من الناحية العملية فإن أثر وعمل هذه اللجان / المجالس لا يزال محدوداً سواء لجهة ما توفره على الأرض من إنجازات أو لجهة الشراكة مع القطاع الأهلي أو المدني في إطارها.

وعلى طريق تأكيد بعض الرؤى ودعم برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية بعد الحملة القاسية التي تعرّض لها، قام وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان رئيس اللجنة الوطنية الدائمة للسكان الأستاذ اسطفان دويهي بزيارة رسمية إلى مصر عام ١٩٩٥ بدعوة من وزير السكان وتنظيم الأسرة في حينه ، وصدر في ختام زيارتهما بيان ختام اقتبس منه الآتي :

الفقرة ٣- "ضرورة تفعيل دور اللجان الوطنية للسكان في الدول العربية عن طريق تعزيز اللقاءات الدورية وبرامج التدريب وتبادل الخبرات ، والقيام بأنشطة سكانية مشتركة وخاصة تشجيع فكرة إقامة أيام للسكان عربية سنوياً من أجل تحريك الجهود والمؤسسات الرسمية والأهلية في هذا المجال".

الفقرة ٥- " التأكيد على أهمية تنشيط اللجان البرلمانية للسكان في البرلمانات العربية من أجل مواصلة جهودها التشريعية في إطار القضايا السكانية".

ولست أعتقد لو أن زيارة أخرى تمت حالياً يمكن أن تخرج بنص غير النص الذي جاء به البيان النهائي قبل تسع سنوات مما يعني ان التقدم بطيء للغاية في هذه المجالات.

وللزيارة والبيان دلالات هامة ، خصوصاً أن الإعلام واكلها ونشر البيان الختامي^(٢٩) كما تولت وسائل إعلامية مرئية ومسموعة ومقرّوة في مصر استصراح الوزير اللبناني والوفد المرافق حول قضايا كانت محور تباين في الرأي في إطار برنامج عمل مؤتمر القاهرة للتنمية والسكان.

ولست ازعم أن هذا البيان ، هو الذي أدى إلى تولي « اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا » مبادرة تنفيذ ما طالبت به **الفقرة ٣-** التي سبق الإشارة إليها ، فابتداءً من العام ١٩٩٦ بادرت الإسكوا الدعوة إلى لقاءات عربية للجان/المجالس الوطنية للسكان ، حيث عقد الاجتماع الأول عام ١٩٩٦ ، ورغم أن التسمية ذكرت عبارة « الاجتماع الأول لرؤساء المجالس واللجان للسكان في العالم العربي » فإنني أذكر أنها كانت تتم على مستوى خبراء وليس على مستوى سياسيين ، وتواصلت هذه الاجتماعات « الفنية » إلى أن انتقلت في العام ١٩٩٨ إلى اجتماعات في إطار رؤساء المجالس/اللجان، وكانت تعقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت بدعوة من الإسكوا ، أو في مقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة وبدعوة منها.

^(٢٧) القرار رقم ١/٢١ تاريخ ١٩/١٩/١٩٨٤ - وزارة الشؤون الاجتماعية .

^(٢٨) القرار رقم ١/١١٦ تاريخ ١٠/٨/١٩٨٤ .

^(٢٩) البيان الختامي الصادر في القاهرة بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٩٥ - السكرتيرة الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان.

ولقد صدر عن بعض هذه الاجتماعات « إعلانات » تسلط الضوء على نواحٍ محددة ، مثل إعلان الرباط حول الشباب والذي صدر عن الاجتماع الرابع عام ٢٠٠١^(٣٠) واكتسب أهمية خاصة باقترانه بتصديق مجلس وزراء الصحة العرب.

وكذلك إعلان القاهرة الذي صدر عن الاجتماع الخامس عام ٢٠٠٢^(٣١) ، وهما يُعبران عن تواصل الاهتمام بقضية السكان على المستويات المختلفة.

وقد يتبادر إلى الذهن تساؤل بعد توفير هذه المعلومات كافة عن مدى التأثير الحقيقي لهذه اللجان على قضية السكان والتنمية في الوطن العربي على الصعيد القطري او على الصعيد الإقليمي.

وأعتقد أن الإجابة الموضوعية على هذا التساؤل أن التأثير لا يزال ضعيفاً وهو أقل من المطلوب ولم يؤد إلى إحداث التغيير المنشود على صعيد السياسات والبرامج المختلفة ، انطلاقاً من أن النظرة إلى موضوع السكان والتنمية بحاجة إلى مزيد من سير الغور والتفهم والدعم على صعيد مختلف المستويات السياسية والشعبية ، إلى جانب عدم تعزيزها لمفهوم الشراكة لأن هذه اللجان/ المجالس طبعت بطابع حكومي وليس للمنظمات غير الحكومية أثر فاعل حتى تاريخه في إطار أنشطتها وجهودها المختلفة ، كما أن إشراك ممثلين عن المنظمات غير الحكومية في اللقاءات الإقليمية والدولية تراجع لمصلحة الحضور الحكومي خلافاً لما نصت عليه توصيات برنامج العمل والتوجهات اللاحقة.

إن ما تشهده اللجان / المجالس على الصعيد القطري – من بطء في الحركة وعدم استقلالية أدوارها وضعف أجهزتها المختلفة ، إضافة إلى عدم انتظام اجتماعاتها وتفاعل أعضائها خصوصاً الذين يمثلون الوزارات والمؤسسات الحكومية وهذا ما يحتاج في الواقع إلى تحليل عملي لتحديد أسبابه الحقيقية ووضع أسس التعامل معها / وفي تقديري الشخصي ان منظمات الأمم المتحدة وإدارة السياسات السكانية في الجامعة العربية يتحملان جزء من المسؤولية في إطار هذه الأوضاع لا سيما لجهة المتابعة التي يفترض ان تكون أقوى وذات أثر فاعل وملموس.

وأود أن أقترح في هذا المجال :

- (١) تطوير عضوية اللجان/المجالس الوطنية بضم مؤسسات خاصة وقطاعات أخرى من قطاعات المجتمع المدني حيث يغيب مثل هذا التمثيل عن عضوية اللجان المشكلة مثل : (المطلات الأهلية الخاصة بالبيئة ، واتحادات الشباب، والهيئات الوطنية لشؤون المرأة والاتحادات النسائية والنقابات المهنية والعمالية... « اتحادات العمال ونقابات الأطباء» وممثلين عن اللجان الوطنية الأخرى مثل اللجنة الوطنية للصحة الإنجابية وغيرها كثير... حتى ولو توسع نطاق العضوية (عدد أعضاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي ٧١ عضواً) بحيث يمكن ان ينشأ في إطارها هيئة تنفيذية ولجان اختصاص وسوى ذلك ، بما يسهم إسهاماً بالغاً في تحقيق عمل بارز وفاعل في إطار قضايا السكان والتنمية على المستويين الوطني والإقليمي.
- (٢) مأسسة أعمال هذه اللجان/المجالس ، بحيث تصدر بقانون من المجلس النيابي وأن يشترط في الأعضاء أن يكونوا من قمة الهرم (الوزير أو المدير العام) ويؤكد على استقلاليتها ويوفر لها فرص التدخل لتصويب وتعزيز مسارات مختلفة تتصل اتصالاً وثيقاً بقضايا السكان والتنمية.
- (٣) تحديد دور أساسي للجنة في إطار جهود الدولة الإنمائية والسكانية وخصوصاً عند وضع الموازنات السنوية.
- (٤) توفير الاعتمادات المالية اللازمة والتي تمكّنها من القيام بأدوارها من خلال جهاز بشري يضم خبراء في الديمغرافيا والإحصاء والصحة الإنجابية والبيئة والاتصال السكاني ويفرغون كلياً للعمل فيها.
- (٥) تنسيق جهودها وأنشطتها مع اللجان /المجالس المماثلة في الدول العربية والدول الصديقة وربطها بالشبكة الإلكترونية ومكننة دراساتها وإنجازها ووضعها على الـ Website والـ E-mail وسواها.
- (٦) تنسيق وتكامل عملها مع اللجان البرلمانية للسكان من خلال نظام اجتماعات دورية وخطة عمل للتنفيذ والمتابعة.
- (٧) أن تبادر هذه اللجان إلى وضع بيبليوغرافيا وطنية وإقليمية حول كل ما كتب في إطار السكان والعمل على توبييها وإصدارها ميومة لفائدة البحث والتخطيط لقضايا السكان في الوطن العربي.

(٣٠) إعلان الرباط حول الشباب والصحة الإنجابية – الرباط ٢٦ (أكتوبر) ٢٠٠١ (منشورات جامعة الدول العربية).

(٣١) إعلان القاهرة ٢٤ (ديسمبر) ٢٠٠٢ منشورات جامعة الدول العربية.

وإذ اختتم الحديث عن لجان مجالس السكان في هذا القسم من الورقة ، وقبل أن أنتقل إلى الجزء الأخير منها والمتعلق بتدفق الأموال لا بد من ذكر بعض الخواطر الشخصية في هذا المجال.

من المؤكد أن مختلف الشراكات هي انعكاس لرؤية وتفكير « أهل الحل والربط » في كل دولة ، وان التفهم والتبني والحماس لبرامج العمل الدولية المتصلة بقضية السكان والتنمية هي التي تحدد آفاق المسار وليس العكس. فإذا لم تؤمن الحكومات إيماناً عميقاً بأهمية قضايا السكان في تحقيق الرفاه الإنساني والاجتماعي للمواطنين كافة فإن هذا الموضوع لن يخرج عن موقعه الراهن الذي لا يحظى بالإهتمام والعمل الجدي على الأرض. كما أن إيمان الحكومات بالدور الفاعل الذي تستطيع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموماً أن تقوم به على صعيد تسهيل وترسيخ الإجراءات على مستوياتها كافة ، خصوصاً بلوغها الفئات والأماكن المستهدفة ، سيجعل الشراكة أقوى وغير معرضة للاهتزاز وعدم الاستقرار والفشل.

لقد أكدت التجارب القائمة في الغرب ، وفي أجزاء عديدة من آسيا وأميركا اللاتينية هذه التوجهات في إطار الشراكة والعلاقات الوطنية ، وهناك اعتراف عميق بأهمية برنامج العمل الدولي والتزام كبير بتنفيذ مضمونه ، إلى جانب فهم واسع لدور المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في إطاره ، وأفسح لها المجال في مشاركة تعبير عن احترام استقلاليتها والاعتراف بقدراتها وإنجازاتها ، في الوقت الذي لا زلنا نشهد في العالم العربي تباينات كبيرة في الشراكة من ناحية وفي التبني الصريح والمسؤول لبرامج العمل من ناحية أخرى ، ويتطلب ذلك نقاشاً واسعاً ؛ خصوصاً في ظل قبول الحكومات من خلال موافقتها على مجموعة واسعة من التوصيات والقرارات والإعلانات المتعلقة بتطلعات برنامج العمل وبرامج المتابعة سواء لجهة المضمون أم لجهة الشراكة دون أن يقترن ذلك بالتنفيذ خصوصاً ما يتصل منه بالتغيير الجوهرى المطلوب في العديد من المجالات، مما أساء إلى مصداقية الحكومات والمنظمات غير الحكومية في أن.

ان السنوات العشرة المقبلة يجب ان تشهد تغيراً جذرياً في الممارسات على الصعد كافة ، ويجب ان تحلل كل التوصيات والقرارات التي وافقت عليها كل دولة ، وتحدد الإجراءات المطلوبة على صعيد كل منها من اجل تطبيقها تطبيقاً لا شوائب فيه ، وفي تقديري أن الككل على صعيد المجالس النيابية ومجالس الشورى ، والحكومات واللجان / المجالس الوطنية للسكان وهيئات المجتمع المدني كلهم معاً وكل منهم على حدة يتحمل مسؤولية رئيسية وبارزة في هذا المجال .

كما أدعو المنظمات الحكومية ان تسهم بذلك من خلال الفكر والخبرة والمشاركة المباشرة بتنفيذ النشاطات، تأكيداً على ان تنفيذها ممكن من ناحية ومن ناحية أخرى لكي يتحقق عن حق ما وصفها به برنامج العمل من أنها ناطق هام باسم الشعب ، فباسم هذا الشعب ومن أجله يجب أن تواصل الجمعيات الأهلية العمل مهما كانت الصعوبات ومهما تطلب ذلك من تضحيات لأن المحصلة هي الارتقاء بالشعوب وتحسين أوضاعها وظروف معيشتها والحد من معاناتها.

إننا على ثقة أن النيات إذا أحسنت ، وتمّ العمل بمصداقية وشفافية وديمقراطية، فإن البطء الذي شهدته السنوات العشرة الأولى يمكن ان يعوض في السنوات العشرة المقبلة.

إن هذا هو الحد الأدنى المقبول والذي نطالب به ونتطلع أن يبادر إليه كل المعنيين وأصحاب الرأي وهيئات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة .

تدفق الموارد

سوف يعالج هذا القسم موضوع تدفق الموارد ، وهو أمر يبدو من الصعوبة بمكان ان تتم معالجته في إطار الشراكة ، وسوف نحاول تسليط أكبر قدر ممكن من المعلومات المتصلة به وبالتالي تحليل المعطيات المتوفرة حتى العام ٢٠٠١ حسب الوثيقة الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (٣٢) .

ومن بين عشرات البيانات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات التي عقدت منذ العام ١٩٩٥ حتى العام ٢٠٠٣ ، ركز العديد منها على الموضوع المالي وناشد الدول – غنيها وفقيرها - الالتزام بالتعهد الذي تمّ التوصل إليه في مؤتمر السكان والتنمية وخصوصاً الفقرة ١٣-١٥ من البرنامج الأساسي (٣٣) التي حددت إسهامات الدول المانحة والتنمية والدول التي يمرّ اقتصادها بمرحلة انتقالية ، بـ ١٧ بليون من الدولارات الأميركية موزعة كما يلي :

بليون \$	
١٠,٢	تنظيم الأسرة
٥,٠	الصحة الإنجابية
١,٣	فيروس نقص المناعة المكتسب AIDS
٠,٥	البحوث والبيانات وبرنامج تحليل السياسات السكانية
١٧	

وعلى أن تساهم الدول المانحة بثالث المبلغ أي بما قيمته ٥,٧ بليون دولار وسمي بـ "الموارد الخارجية" ، والدول المستفيدة بالثلثين الباقين أي بما يوازي ١١,٣ بليون دولار وعرف بـ "الموارد المحلية" ، ومن المؤكد أن المطالبة بتنفيذ القرارات الدولية ناتج عن عدم الوفاء بالالتزامات التي تمّ التعهد بها أثناء انعقاد المؤتمر ، وهناك قصور على مستوى الموارد خارجياً ومحلياً وقد أدى هذا إلى مشكلات عديدة حددها التزام أوتارا الصادر عن الاجتماع البرلماني الدولي عام ٢٠٠٢ بما يلي (٣٤) :

- يعيش نصف سكان العالم بأقل من دولارين يومياً.
- في الوقت الذي يعيش فيه ١,٢ بليون شخص بأقل من دولار واحد وتشكل النساء نصف هذا العدد.
- ٨٤٠ مليون شخص على مستوى العالم يشكون من نقص في التغذية ويموت العديد منهم سنوياً من بينهم ٦ ملايين طفل دون الخامسة من العمر.
- في العام ٢٠٠٠ سجل أن ٥٠٨ ملايين شخص لا يزالون يعيشون في بلدان تعاني أزمة في المياه ، وسيصل عددهم بعد ربع قرن من الزمن إلى ٣ بلايين شخص.
- ٥٠٠ ألف امرأة يتوفين سنوياً من جراء الحمل والانجاب ، وتعاني ٧ ملايين امرأة من التهابات وأمراض أخرى.
- حرمت ٣٥٠ مليون امرأة من إمكانية الحصول على وسائل تنظيم الأسرة المأمونة والفعالة.
- ١٧٥ مليون حالة حمل غير مرغوب به سنوياً على امتداد العالم.
- ٤٠ مليون حالة اجهاض تحدث سنوياً في ظل ظروف غير قانونية وتؤدي الى وفاة ٢٢٧ امرأة يومياً بسببها.
- كما أصيب ٥ ملايين شخص بفيروس نقص المناعة البشرية عام ٢٠٠١ من بينهم ٨٠٠ ألف طفل وتوفي ٣ ملايين شخص في نفس السنة بسبب الإيدز.
- هناك ١٣,٤ مليون يتيم – بسبب وفيات الأهل بالإيدز - كثيرون منهم يعيلون أسراً معيشية ، والإصابات الجديدة بالإيدز حدثت لدى الشباب (١٥-٢٤ سنة) ، وأظهرت ان الفتيات أكثر عرضة للخطر بوجه خاص.
- هناك نقص فادح يصل الى حدود ٨ بلايين (حاجز ذكري) ضرورية للحماية من فيروس نقص المناعة.
- وكرّر إعلان القاهرة الصادر عن الاجتماع الخامس لرؤساء اللجان والمجالس الوطنية للسكان في أواخر ديسمبر عام ٢٠٠٢ (٣٥) هذه الأرقام وأضاف إليها بعض الجوانب الأخرى وهي :
- معدل نمو مرتفع لا يزال قائماً في الدول العربية بلغ ٤% .
- يصل معدل الخصوبة الكلية في غالبية البلدان العربية الى ٣,٥ % .
- يتراوح معدل وفيات الأطفال الرضع بين ١٠ و ٧٥ بالألف سنوياً.
- يشكو ٢١,٦ من الأطفال دون الخامسة من حالات تقزم حادٍ ومعتدل.
- تصل نسبة الأمية بين السكان البالغين في العالم العربي إلى ٣٨,٧% وإلى ٥١% من مجموع الإناث.

(٣٢) Financial Resources – Flow for Population Activities in 2001 - UNFPA

(٣٣) برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية لعام ١٩٩٤ – منشورات الأمم المتحدة – مرجع سابق.

(٣٤) التزام أوتارا الصادر عن المؤتمر البرلماني الدولي عام ٢٠٠٤ .

(٣٥) اعلان القاهرة ٢٠٠٢ – الصادر عن إجتماع رؤساء اللجان والمجالس الوطنية للسكان (ديسمبر) ٢٠٠٢ .

هذا وكان إعلان الرباط حول السكان والتنمية الصادر في نهاية كانون الأول عام ٢٠٠٣^(٣٦) - أي بعد سنة كاملة من الإعلان السابق - أكد على استمرار النقص في التمويل .

مما يعني ان هذه التوصيات وغيرها من التوصيات والتي صدرت تباعاً عن :

- مؤتمر لاهاي عام ١٩٩٩ .
- الجمعية العامة للأمم المتحدة ICPD+5 ١٩٩٩ (الفقرة ٩٥).
- المؤتمر العربي للسكان في بيروت ١٩٩٨ ..
- وسوى ذلك من المؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية.

لم تلقَ أذاناً صاغية من الدول المانحة ، وهو أمر بالغ الخطورة ويشكل إدانة صريحة لهذا التخلي الذي أدى إلى المآسي التي سبق الإشارة إليها وإلى المزيد منها في المستقبل القريب والبعيد ، وي طرح تساؤلاً مخيفاً حول ما إذا كانت هذه المواقف تعكس لا مبالاة الدول المانحة أم أنها مواقف مصممة ومدروسة وتتعلق بأولوياتها وتلتزم بها غير آبهة للمعاناة التي أشارت إليها معظم التقارير الإقليمية والدولية.

علماً أن الدول المانحة تفضل اعتماد العلاقات الثنائية في المساعدات وكثيراً ما يرتبط ذلك بمواقف سياسية خصوصاً الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة لمساعداتها والتي رفضها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وحذر جمعياته الأعضاء من قبول مساعدات مشروطة في إطار الـ "gag rules" كما سبق وأشير .

وسوف نوفر الآن تحليلاً لهذه المخصصات في الفترة من ١٩٩٥ إلى العام ٢٠٠٠ لبيان القصور الذي وقع ، كما يظهرها الجدولان المرفقان رقم ٢١ و٣٧^(٣٧) وللذان تضمننا تحليلاً للمساعدات المنفقة على قضايا السكان في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، وهي ليست مشجعة ولا توحى بالاطمئنان ، بل تؤكد أن ثمة مشكلة عالمية تجاه الأنشطة السكانية وخصوصاً في المجالات الأربعة المحددة والتي سبق الإشارة إليها.

^(٣٦) إعلان الرباط حول التنمية والسكان - الصادر عن منتدى برلماني الدول العربية في الرباط.

^(٣٧) Financial Resources flows for Population Activities in 2001 مرجع سابق.

الإتفاق التهامي للمناحين على النشاطات السكانية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، بملايين الدولارات الأمريكية وبالنسبة المنوية														
حسب قوات التوزيع														
السنة	حسب قوات التوزيع						حسب النشاط السكاني							
	ثنائي	%	\$	%	\$	%	الجموع	%	خدمات تنظيم الأسرة	خدمات الصحة الإيجابية الأساسية	نشاطات متعلقة بالأوضاع المتناقلة بالجنس/ الإيدز	تحليل البحوث والمعطيات والسجلات السكانية	المجموع	%
١٩٩٥	485	37%	278	21%	562	42%	1325	100%	55%	18%	9%	18%	1325	100%
١٩٩٦	430	28%	366	24%	714	47%	1511	100%	37%	33%	16%	14%	1511	100%
١٩٩٧	373	23%	411	25%	848	52%	1632	100%	40%	27%	18%	15%	1632	100%
١٩٩٨	432	26%	406	24%	843	50%	1681	100%	43%	22%	20%	15%	1681	100%
١٩٩٩	422	25%	417	25%	816	49%	1655	100%	37%	30%	23%	11%	1655	100%
٢٠٠٠	398	22%	410	23%	973	55%	1781	100%	29%	29%	32%	9%	1781	100%
مجموع عام لكل السنوات	2915	25%	2743	24%	5977	51%	11636	100%	39%	26%	22%	13%	11636	100%

المصدر: المرجع السابق - Financial Resource flows for Population Activities in 2001

- يحدد الجدول الأرقام الموفرة خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ والتي بلغ مجموعها ٤٨٢٨ بليون أي بنقص قدره ١٥%.
- تراجعت مخصصات تنظيم الأسرة من ٥٥% عام ١٩٩٥ إلى ٢٩% عام ٢٠٠٠.
- تحسن ملحوظ في مخصصات الصحة الإيجابية والإيدز وتراجع مخصصات تحليل البحوث والمعطيات.
- اعتماد بالغ على جهود المنظمات الأهلية حيث فاق مجموع مخصصاتها للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ الـ ٥٥% من كامل المبالغ الموفرة.
- ليس هناك تفسير مقنع حول اسباب عدم الالتزام والتفضيل في التخصيص عن المجالات المحددة للنشطة السكانية.

جدول رقم : ٢

الاعتمادات الأولية والإنفاق النهائي للماتحين للمساعدة في أنشطة السكان، حسب التوزيع،
بمليون دولار أميركي وبالنسبة المئوية

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المجموع
الاعتمادات الأولية	952	926	966	1201	1574	1535	1694	1707	1691	1975	2060	16281
مجموع الإنفاق النهائي	731	696	610	991	1325	1510	1632	1681	1655	1781	2051	14663
النسبة (%)	76.79	75.16	63.15	82.51	84.18	98.37	96.34	98.48	97.87	90.18	99.56	90.06
توزيع الإنفاق النهائي												
ثلاثي	286	228	183	271	485	430	373	432	422	398	375	3883
متعدد	249	184	187	283	278	366	411	406	417	410	455	3646
منظمات أهلية	196	284	240	437	562	714	848	843	816	973	1221	7134

المصدر: نفس المرجع السابق

* المخصصات الثنائية والمتعددة بلغت قيمتها الإجمالية خلال السنوات ١٩٩٥ ولغاية ٢٠٠١ ٤٨٢٨ مليون ، إن هذا الإنفاق لم يصرف بكامله، بل تراوحت نسبته بين ٨٤,١٨ % ولغاية ١٨,١٨ %، وهو يؤكد عدم جدية الدول في إنفاق ما تخصصه.

أما الجدول رقم ٣ ، فيحدد النسبة المئوية المخصصة للأنشطة السكانية^(٣٨) من المساعدات الحكومية لجهود التنمية من إجمالي الدخل القومي في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

جدول رقم (٣):

النسبة المئوية من الاموال المخصصة للأنشطة السكانية من المساعدات الحكومية لجهود التنمية كما هي في الفترة 1995-2000

الدولة	السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
استراليا	2.26	2.98	4.26	4.64	3.11	1.49	
النمسا	0.37	0.13	0.11	0.39	0.27	0.21	
بلجيكا	0.54	0.58	1.28	1.15	2.20	1.92	
كندا	1.80	2.05	1.69	2.28	0.83	2.15	
الدانمارك	3.06	3.56	2.87	3.53	2.99	2.68	
فنلندا	5.79	4.85	4.57	5.84	6.10	5.33	
فرنسا	0.16	0.22	0.26	0.29	0.14	0.30	
ألمانيا	1.93	1.28	2.09	2.24	2.18	1.92	
ايرلندا	1.92	0.41	0.00	0.00	2.18	1.80	
إيطاليا	0.27	0.15	0.17	0.28	0.56	1.81	
اليابان	0.65	0.99	1.00	0.84	1.17	0.97	
لوكسمبورغ	1.43	1.53	1.24	3.80	3.99	8.45	
هولندا	2.68	3.38	4.97	3.92	4.16	5.43	
نيوزيلندا	0.94	1.00	1.17	1.78	1.92	2.04	
النرويج	3.80	3.52	4.16	5.40	3.19	4.74	
البرتغال	0.00	0.11	0.17	0.48	0.26	0.15	
إسبانيا	0.04	0.59	0.60	0.31	0.83	0.52	
السويد	2.62	2.94	3.07	4.98	3.38	4.07	
سويسرا	1.58	1.59	1.83	1.98	2.59	1.81	
بريطانيا	3.11	3.34	3.42	3.26	1.77	3.77	
الولايات المتحدة الأمريكية	9.06	7.04	9.63	7.05	8.32	6.62	
مجموع الدول المانحة	2.32	2.46	3.18	2.82	2.45	2.93	

يوضح الجدول ان هذه المساعدات لم تصل مطلقاً إلى النسبة المطالب بها أي ٤% في الوقت الذي بين التقرير معدل المساهمة بملايين الدولارات الأمريكية على مستوى الدول الـ ٢١ والذي بلغ ٧٢ مليون دولار في العام ١٩٩٧ وتراجع إلى ٦٦ مليون عام ٢٠٠٠ ، وبعض الدول الغنية مثل فرنسا بلغت أعلى مساهمة لها ١٢ مليون دولار في العام ١٩٩٦ وتراجع إلى ١٠ ملايين دولار عام ٢٠٠٠ ، وأشعر أن هذه الأرقام تدفعنا إلى ابتسامة ساخرة « فشرّ البليّة ما يُضحك ».

واعتقد في هذا المجال، أن لا حاجة بعد الآن إلى أي نوع من التوصيات التي تتصل بالمطالبة بالالتزام الدول المانحة بما التزمت به ، فإذا كان الاجتماع البرلماني الذي انعقد في (أوتاوا) قد استصرخ الضمائر في العالم ولفتها إلى المآسي ، والبرلمانيون قادرون على التأثير السياسي الواسع والعريض على المستويات كافة ولم يتغير الواقع، ما الفائدة إذن من تكرار التوصيات التي تحت على الالتزام بالرغم من المثل العربي الشائع « في الإعادة إفادة » ولكننا نكرّر التذكير ولا فائدة تتحقق بعد ذلك !

وفي تقديري أن هذه المسألة يجب ان تعرض برمتها على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقرّر ان الالتزامات هي عقود ملزمة للدول ويجب تطبيقها ، وتعلن أن بياناً سنوياً سوف يوزع مبيناً الخلل في تخصيص المساعدات المحددة بـ ٧ % من إجمالي الدخل القومي وأن ٤% من اصل هذا المبلغ يجب إنفاقها على قضايا السكان ، ولتتحمل ساعتئذٍ هذه الدول مسؤولياتها أمام الرأي العالمي وتخضع لمساءلته.

^(٣٨) Financial Resources flows for Population Activities - مرجع سابق.

وإذا كان ما يعيننا من هذا العرض هو المنطقة العربية بدولها كافة ، فقد استوفقني في التقرير وجود اختلافات بارزة في الأرقام وهي تحتاج إلى تصويب عام من قبل الهيئة التي أعدها ، لكنني استخدمت المعلومات التي لا تناقض فيها خصوصاً في الصفحة (٣٦) من التقرير التي حددت تقديرات الإنفاق الحكومي على الأنشطة السكانية^(٣٩) وفي الصفحتين ٣٨ و ٣٩ إنفاق الهيئات غير الحكومية، فكونت منها الجدول (٤) أدناه :

جدول رقم (٤):

الإنفاق على أنشطة السكان في " غربي آسيا وشمال أفريقيا " خلال أربع سنوات^(١).

السنة	الإنفاق الحكومي (آلاف \$)	النسبة المنوية ^(١)	المنظمات غير الحكومية (آلاف \$)	النسبة المنوية
١٩٩٧	٣٣١,٢٥١	١٤,٣	٨,٤٣٦	٨,٤٦
١٩٩٨	٢٨٢,١٨٥	١١,٢٧	١١,٠١٢	٩,٥٦
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٩٣,٤٥٣	٥,٥٤	٦,٧٤٥	٥,٢٤
المجموع	٨٠٦,٩٧٩	٩,٧	٢٦,١٩٣	٧,٦

^(١) النسبة المنوية قياساً إلى مجموع إنفاق المناطق كافة خلال السنة المحددة

ويوضح هذا الجدول تراجع الإنفاق الحكومي وغير الحكومي خلال الفترة الزمنية أعلاه - دون ان نأتي على الأسباب لأنها غير محددة ، ولقد تبين أن هذه المخصصات وزعت على الموضوعات السكانية كما يوضحها الجدول رقم (٥) :

جدول رقم (٥):

جدول توزيع الإنفاق الحكومي على المجالات السكانية في الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ نسبة منوية^(١)

الموضوع	السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	٢٠٠٠ ^(٢)
تنظيم الأسرة	٣٣	٤٥	٤٣	
الصحة الإنجابية	٢٥	٢٨	٢٧	
الإيدز	٦	٦	٥	
تحليل الأبحاث والمعطيات السكانية	٣٧	٢١	٢٦	
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

^(١) لم يرد في التقرير معلومات عن السنتين ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

^(٢) التقرير أدمج الأرقام- العامين ١٩٩٩-٢٠٠٠.

في الوقت الذي أظهرت الجداول التفصيلية فروق كبيرة في الأرقام بين التقديرات وبين الواقع الذي أبرز حسب كل دولة من الدول والتي يوضحها الجدول رقم (٧) والمؤلف من ٤ صفحات (أرفق كملحق للورقة).

فما هي المعلومات التي وفرها لنا الجدول رقم (٧)

- عدم توازن الإنفاق الإقليمي في الفترة من ١٩٩٥ حتى العام ٢٠٠٠ حيث بقي مستقرًا ومتقاربًا في العامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ، ثم ارتفع بشكل ملحوظ في العام ١٩٩٧ وقفز قفزة نوعية كبيرة في العام ١٩٩٨ ، ثم تراجع إلى أقل من ٥٠% من إنفاق العام ١٩٩٨ في العام ١٩٩٩ ، وهبط إلى أدنى درجة له في العام ٢٠٠٠ ، ولا نملك سبباً لذلك إنما يمكن للمناقشات ان توضحه و تصوبه، خصوصاً مع تباين الأرقام الواردة في التقرير كما سبق وأشرت:
- غياب شبه كامل للتخصيص الحكومي على مستوى الإقليم- ٥% في العام ١٩٩٥ و ١٧% عام ١٩٩٦ وصولاً إلى ١% في العام ٢٠٠٠ وعدم وجود أي تخصيص في الأعوام الأخرى (١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩).
- ان منظمات الأمم المتحدة تحملت الجزء الأبرز من الإنفاق في المنطقة العربية حيث وصل إلى ١٠٠% في بعض الدول ولكن بالنسبة لإجمالي الإقليم فقد بلغت أعلى نسبة لها في العام ٢٠٠٠ حيث بلغت ٤١%.
- أما المنظمات الأهلية، فكان إنفاقها الأكثر ارتفاعاً طوال السنوات من ١٩٩٥ لغاية ٢٠٠٠ ، حيث بلغ في العام الأخير ٥٩%.

^(٣٩) Financial Resources flows for Population Activities - مرجع سابق.

• وقد قمت بإحتساب إنفاق الدول وتصنيفها بالتدرج حسب هذا الإنفاق كما يوضحها الجدول رقم (٦) (٤٠) :

جدول رقم (٦):

توزع الدول العربية حسب الإنفاق على الأنشطة السكانية خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ مع المعدل السنوي للإنفاق

الرقم	الدولة	المجموع خلال ست سنوات \$ الآف	المعدل السنوي \$ الآف
١.	مصر	٢١٤,٨٨٣	٣٥,٨١٤
٢.	المغرب	١١٤,٦٦٥	١٩,١١١
٣.	الأردن	٤٨,٥٦٦	٨,٠٩٤
٤.	اليمن	٤٣,٥٦٨	٧,٢٦١
٥.	السودان	٢٠,٩٨٥	٣,٤٩٨
٦.	تونس	١٨,٠٦٢	٣,٠١٠
٧.	فلسطين	١٤,٣٨٤	٢,٣٩٧
٨.	سوريا	١٣,٩١٣	٢,٣١٩
٩.	الجزائر	١٠,٦٣٢	١,٧٧٢
١٠.	الصومال	٩,١٦٨	١,٥٢٨
١١.	لبنان	٧٨٥٦	١,٣٠٩
١٢.	جيبوتي	٤,٩١٣	٨١٨
١٣.	العراق	٢,٩٢٤	٤٨٧
١٤.	سلطنة عمان	١,٤٦٢	٢٤٤
١٥.	الكويت	٨٤٤	١٤١
١٦.	البحرين	٥٧	٩,٥
١٧.	ليبيا	٣٤	٧
١٨.	الإمارات العربية	٧	-
١٩.	قطر	٤	-
٢٠.	السعودية	لاشيء	لاشيء

ويستوقفنا في الجدول ان معظم الدول الخليجية لم يسجل إنفاقها أموالاً على المجالات السكانية في الوقت الذي وفرت فيه خدمات الصحة الإنجابية ومكافحة الإيدز وسواها ، فلماذا لم يسجل هذا الإنفاق ... ربما لعدم الإجابة على الاستمارات المرسله من الأمم المتحدة.

وتعقياً على ما سبق واقترحت بشأن الدعم المالي ، فإنني أود أن أختتم هذه الورقة ببعض التطلعات والمقترحات ، وهي ليست نظرية تماماً، بل ناتجة عن الدروس المستفادة من التعاطي مع قضايا السكان فترة طويلة من الزمن ، لكنها تحتاج إلى مناقشة هادئة بلوغاً لوضع آليات دقيقة لتنفيذها والاستفادة منها.

(٤٠) نفس المرجع .

أعتقد أن ثمة مسائل يفترض أخذها في الاعتبار من أجل تغيير الواقع (بدلاً من مواصلة البكاء) أشير إلى بعضها:

● **أولاً:** ضرورة مراجعة المخصصات على الصعد الوطنية لكل دولة من الدول المعنية على ضوء الاحتياجات.
● **ثانياً:** احتساب دقيق لكلفة الجهود المبذولة على مختلف الصعد (الأهلية – القطاع الخاص – الشباب- هيئات المرأة) وإضافتها إلى إسهامات الدولة في إطار جهود السكان طالما أنها توظف وتنفق في هذه المجالات.

● **ثالثاً:** تحديد دقيق للأولويات ، حيث ينصب الإنفاق على الاحتياجات التي لم تُلب حتى الساعة.
● **رابعاً:** تكثيف وتعزيز الإعلام ليسهم بدوره في تهيئة المناخات الإيجابية والمتعاونة على صعيد رسمي السياسة والرأي العام لتلبية متطلبات الدعم.

● **خامساً:** القيام بمبادرات وطنية تحقق نتائج مرجوة ، على صعيد جمع الأموال اللازمة للجهود في إطار قضايا السكان ، ووضع المعلومات عنها بشفافية ووضوح أمام الرأي العام.

فإذا اعتمدت هذه الإجراءات فإن قضية التمويل تصبح أكثر موضوعية بدلاً من ان تكون هاجساً مشتركاً للجميع وللتأكيد على هذا المنحى وللمنطق الذي نطالب به ، سوف أشير إلى دراسة تمت في إطار الشبكة العربية للمنظمات الأهلية والتي حددت فيها الإسهام الاقتصادي الاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية^(٤١) حيث شملت الدراسة مجموعة محددة من الجمعيات في دول أربعة بلغت قيمة مساهمتها حوالي ٥٦ مليون دولار أميركي

* **لبنان:**

\$	
٤,٠٨٢,٠٠٠	- مؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية
٦,٧٥٧,٠٠٠	- جمعية الشبان المسيحية
٤,٨٤٨,٠٠٠	- جمعية تنظيم الأسرة في لبنان

* **تونس:**

٩,٠٠٠,٠٠٠	- مشروع APEL للفقراء والمعوزين (مليون دينار – تونس)
٦٥٠,٠٠٠	- مشروع ذوي الإعاقة الخفيفة APATH (٧٢٠ ألف دينار تونس)
٢٤٥,٠٠٠	- جمعية تنظيم الأسرة التونسية

* **مصر:**

١,٧٢٥,٠٠٠	- مشروع الهيئة الإنجيلية القبطية
١,٣٧٥,٠٠٠	- مشروع الجمعية الشرعية

* **الأردن:**

٣٢,٠٠٠,٠٠٠	- (مؤسسات) من ضمنها الإتحاد والجمعيات التطوعية وصندوق الملكة عالية ،
٥٥,٨٣٥,٠٠٠	ومؤسسة نور الحسين وتجمع لجان المرأة وجائزة سمو ولي العهد والاتحاد النسائي الاردني

إضافة إلى ذلك هناك مشاريع مشتركة قائمة بين الحكومة اللبنانية – ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية- ومؤسسات القطاع الأهلي في لبنان تصل مخصصاتها إلى حوالي ٦٠ مليار ليرة لبنانية أي حوالي ٤٠ مليون دولار ، يقابلها إسهام من الجمعيات المتعاقدة بنسب تتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠% من كامل النفقات أي بحدود ٢٦ مليون دولار.
فما هو المبلغ الذي توفره جميع المنظمات في الدول العربية والتي قدر عددها بـ ١٢٠ ألف منظمة أهلية كما سبق وأشرت إلى ذلك في سياق هذه الورقة؟.

إذا الأموال موجودة ، وهي تؤكد على التوجه الأساسي للناس والمقترن بعمل الخير والبرّ ، وعلى أهمية ذلك فإن توجهاً آخر يجب أن يشهد دفعاً خلال السنوات العشرة المقبلة يتصل بالأولويات المحددة في برنامج العمل والتي تعني الصحة طوال دورة الحياة ، والصحة الإنجابية خصوصاً القضاء على وفيات النفاس و تحصين الأطفال وحماية الشباب من الأمراض المنقولة بالجنس وتمكين المرأة وإيجاد قنوات الاتصال مع غايات وأهداف الألفية الثالثة.

ولا بد من دعوة الحكومات إلى الانفتاح على حركات الشباب والهيئات المماثلة لجهة وضع الإمكانيات المتاحة أمامها (وليس المادية بالضرورة) إنما الأبنية وأماكن للاجتماعات والنشاطات ، والتجهيزات ، والتسهيلات وبعض الإعفاءات... من أجل تمكينها من القيام بمهامها والتي تتصل بالجوانب التي أشرت إليها ، إلى جانب ما يحمله ذلك من ترجمة حقيقية للشراكة التي نص عليها برنامج العمل الأساسي وتقرير المتابعة بعد خمس سنوات.

كما على الحكومات تشجيع القطاع الخاص على لعب دور أكثر دينامية وفائدة ، خصوصاً التعاون مع القطاع الأهلي ودعمه ، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من نصوص قانون المنفعة العامة في لبنان^(٤٢) وخصوصاً لجهة تطبيق مادته الخامسة والتي تنص على الآتي :

^(٤١) الإسهام الاقتصادي الاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية – منشورات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

^(٤٢) المرسوم الإشتراعي رقم ٨٧ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠.

المادة الخامسة : في المنافع التي تستفيد منها المؤسسات ذات المنفعة العامة (٤٣) :

- (أ) تستفيد المؤسسات ذات المنفعة العامة من :
- المساعدات والإعانات التي تمنحها الدولة والبلديات والمؤسسات العامة.
- الإعفاءات المقررة للمؤسسات العامة من الضرائب والرسوم.

(ب) تعتبر الهبات والمساعدات التي تقدمها للمؤسسات ذات المنفعة العامة ، المؤسسات والأفراد الخاضعون لضريبة الدخل ، كأعباء قابلة للتنازل من الربح الخاضع لضريبة الدخل ، عملاً بأحكام المادة -٧- -فقرة -٩- من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ ، أما نسبة الهبات والمساعدات القابلة للتنازل من الأرباح فتحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية ووزير العمل والشؤون الاجتماعية.

(ج) لا تخضع الهبات التي تقدم للمؤسسات ذات المنفعة العامة والوصايا المحررة لمصلحتها لرسم الانتقال أو لأي ضريبة أو رسم آخر بما فيها الرسوم البلدية.

و حيث يمكن اعتبار هذا التوجه وسيلة من وسائل إسهام القطاع الخاص في دعم القطاع الأهلي ليستطيع القيام بالأدوار المطلوبة منه على صعيد برنامج العمل من خلال آليات توضع بالتفاهم والتعاون بين الطرفين .

واختتم هذا العرض مقترحاً:

- (١) قيام المنتدى العربي للسكان في بيروت ، باعتماد مجموعة من الأولويات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الأساسي وبالمؤتمرات اللاحقة، من أجل ان يعمل على تحقيقها خلال السنوات العشرة المقبلة.
وعلى أن تبادر كل دولة من الدول بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ، إلى تحديدها، وفي إطارها الدور المطلوب من القطاع الأهلي القيام به والإسهامات المرجوة من القطاع الخاص.
- (٢) دعوة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، كل في بلده الى مناقشة وتطوير أساليب الحصول على الدعم المالي المطلوب للأولويات المعتمدة أعلاه ، على ان تتولى هيئة خاصة الاشراف على التنفيذ والمتابعة والمراقبة وهيئة اخرى غير معنية بالتنفيذ إجراء التقييم واقتراح افضل السبل للإستمرارية.
بالرغم من ارتفاع نسبة الفقر في بعض دول المنطقة ، فإن إمكانيات الدعم لا زالت متوافرة على أكثر من صعيد ، من هنا فإن المبادرات والاجراءات الخلاقة بإمكانها استقطاب إمكانيات مالية كبيرة وتحقق تدفقاً للأموال يصب في خاتمة تحقيق الأولويات أعلاه من بينها :
- مباريات رياضية سنوية يعود ريعها إلى هذا الجهد الوطني/ الاجتماعي.
- مهرجانات فنية يحييها بعض الفنانين المشهورين والذين يستقطبون المشاهدين تقام مرة في السنة أو مرة كل سنتين وتحقيق دخلًا محترماً يوظف للأنشطة .
- حملة سنوية اعلامية خصوصاً في الإعلام المرئي مصحوبة بالدعوة حول اهمية الجهود السكانية خصوصاً في المجالات المحددة ، ودلت تجربة أقيمت في لبنان ان قرينة رئيس الجمهورية آنذاك استطاعت جمع اكثر من ملياريّ ليرة لبنانية (حوالي ١,٣٣٤ مليون دولار أميركي) خلال يوم واحد.

وعلى ان توظف الأموال المجمعّة من أجل دعم البرامج الناجحة والبرامج التي تصب في إطار الإستراتيجيات الموضوعة والتي يعيق تنفيذها قلة الموارد المتاحة.

أن الأوان للتطلع الى الداخل ، فهناك الدعم الحقيقي الذي يعطى من أجل الوطن ويحرر الدول والمواطنين من كل تبعية أو إرتهان أو الإحساس بالتدخل في الشؤون الداخلية أو فرض مفاهيم وثقافات غير مقبولة في مجتمعاتنا والى هذا ندعو.

(٤٣) نص المادة الخامسة من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٧ تاريخ ٣٠/٦/١٩٧٧ - مجموعة التشريع اللبناني - صفحة ٨٠ (شؤون إجتماعية).

قائمة المراجع

- (١) برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية لعام ١٩٩٤ منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA
- (٢) Conférence International sur la Population – Mexico-1984 منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA
- (٣) حكم مجلس شورى الدولة في لبنان – بالدعوى المقامة من جمعية عدل. القرار رقم ٢٠٠٣/١٣٥ - تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٨
- (٤) ورقة الدكتور محمد فاعور – إلى مؤتمر السكان خمس سنوات ما بعد القاهرة بعنوان : « تحليل الاستثمارات القطرية » الاسكوا ٢٣-٢٥ تشرين الأول ١٩٩٨
- (٥) تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة حول متابعة الإنجازات المحققة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤. UN-A/5-21/5-Add-1 1/7/1999
- (٦) الوثائق الصادرة عن مؤتمر « لاهاي » من الإنترنت. مؤتمر الأمم المتحدة التحضيري « لاهاي » 8-12 شباط 1999
- (٧) المجلس الاجتماعي من الحلم إلى الواقع نشرة صادرة عن المجلس - آب ٢٠٠٢
- (٨) نحو مدونة سلوك عمل المنظمات الحكومية الدكتورة فاديا كيوان E/ESCWA-/SDD-2003
- (٩) توثيق المؤتمر الأول للجمعيات الأهلية في لبنان كانون الثاني ٢٠٠٠ - إصدارات اللجنة التحضيرية
- (١٠) تقرير الاجتماع الأول للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية W/ESCWA-/SDD/2003-W.G.5/7
- (١١) المشاركة مع المجتمع المدني – دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤ – الإسكوا – بيروت. توفيق عسيران
- (١٢) ورقة حول الخلفية التاريخية لمنتدى برلماني الدول العربية للسكان والتنمية الأمانة العامة للمنتدى – عمان ٢٠٠٤
- (١٣) توثيق المؤتمر البرلماني لمنتدى برلماني الدول منشورات أمانة المنتدى

- (١٤) توثيق المؤتمر البرلماني الثالث لمنتدى برلمانيي الدول العربية دمشق ٢٠٠٢ منشورات أمانة المنتدى
- (١٥) توثيق اللقاء البرلماني لمنتدى برلمانيي الدول العربية - في القاهرة ٢٠٠٣ منشورات أمانة المنتدى
- (١٦) مأسسة المنتدى من التوصية الخاصة الصادرة عن المؤتمر الرابع العربية حول السكان والتنمية الرباط ٢٠٠٣/١٢/٥ - إصدار منتدى برلمانيي الدول العربية حول السكان والتنمية
- (١٧) الرؤيا للعام ٢٠٠٠ منشورات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
- (١٨) القرار رقم ١٩٨٤/١/٢١ القرار رقم ١/١١٦ تاريخ ١٩٨٤/١٠/٨ وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الصحة العامة
- (١٩) إعلان الرباط حول الشباب والصحة الإنجابية الرباط ٢٠٠١/١٠/٢٦ منشورات وحدة السياسات السكانية جامعة الدول العربية
- (٢٠) إعلان القاهرة حول السكان والتنمية صدر في نهاية اجتماعات رؤساء اللجان/ المجالس الوطنية للسكان-القاهرة (ديسمبر) ٢٠٠٢ منشورات وحدة السياسات السكانية جامعة الدول العربية
- (٢١) Financier Resources - Flow for Population Activities 2001 UNFPA - Publications
- (٢٢) التزام أوتواوا الصادر عن المؤتمر البرلماني الدولي لعام ٢٠٠٢ منشورات منتدى برلمانيي الدول العربية
- (٢٣) إعلان الرباط حول التنمية والسكان - الرباط ٢٠٠٣ CST. Amman
- (٢٤) مجموعة التشريع اللبناني مطبعة النممن- بيروت
- (٢٥) الإسهام الاقتصادي الاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية منشورات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية

جدول 7

المنح المقدمة للمساهمة في أنشطة السكان في بلدان غرب آسيا وشمال أفريقيا حسب قنوات التوزيع ١٩٩٥-٢٠٠١ (آلاف الدولارات) و %							
السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
غرب آسيا وشمال أفريقيا							
المجموع (دولار أميركي)	76,217	103,755	118,089	116,967	85,322	105,009	114,233
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
ثنائي	47%	44%	41%	18%	33%	25%	32%
متعدد الجوانب	31%	21%	20%	23%	28%	17%	19%
منظمات أهلية	22%	34%	39%	59%	39%	46%	49%
الإقليمي							
المجموع (دولار أميركي)	3,029	3,06	5,431	13,158	6,999	1,990	4,877
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
ثنائي	5%	17%	0%	0%	0%	1%	0%
متعدد الجوانب	30%	38%	43%	27%	39%	41%	14%
منظمات أهلية	65%	45%	57%	72%	60%	59%	86%
الجمهورية الجزائرية							
المجموع (دولار أميركي)	1,157	1,620	1,354	852	2,644	3,005	3,492
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
ثنائي	0%	0%	0%	0%	52%	69%	60%
متعدد الجوانب	100%	100%	97%	100%	38%	23%	33%
منظمات أهلية	0%	0%	3%	0%	10%	8%	6%
مملكة البحرين							
المجموع (دولار أميركي)	0	0	27	15	14	1	9
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
ثنائي	-	-	0%	0%	0%	0%	0%
متعدد الجوانب	-	-	100%	100%	100%	100%	100%
منظمات أهلية	-	-	0%	0%	0%	0%	0%
دولة جيبوتي							
المجموع (دولار أميركي)	1,038	1,224	933	833	437	448	621
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
ثنائي	77%	80%	60%	53%	0%	38%	13%
متعدد الجوانب	23%	20%	40%	47%	100%	62%	87%
منظمات أهلية	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%

جمهورية مصر العربية							
58,689	55,162	31,821	35,510	36,092	32,836	23,462	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
30%	43%	58%	17%	43%	53%	81%	ثنائي
6%	5%	13%	5%	9%	8%	11%	متعدد الجوانب
65%	53%	30%	77%	48%	38%	8%	منظمات أهلية
جمهورية العراق							
268	326	313	1,004	481	-50	850	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
5%	0%	19%	0%	0%	0%	0%	ثنائي
95%	100%	81%	100%	29%	100%	100%	متعدد الجوانب
0%	0%	0%	0%	71%	0%	0%	منظمات أهلية
المملكة الأردنية الهاشمية							
14,233	11,573	9,856	10,911	7,869	5,214	3,143	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
43%	44%	19%	13%	0%	48%	52%	ثنائي
6%	4%	6%	2%	14%	21%	24%	متعدد الجوانب
51%	52%	75%	85%	86%	32%	24%	منظمات أهلية
دولة الكويت							
0	9	12	341	304	0	178	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
--	0%	0%	0%	0%	-	0%	ثنائي
-	100%	100%	100%	100%	-	100%	متعدد الجوانب
-	0%	0%	0%	0%	0%	-	منظمات أهلية
الجمهورية اللبنانية							
1,885	1,902	2,278	1,134	608	990	944	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
17%	18%	19%	0%	0%	0%	0%	ثنائي
74%	73%	59%	94%	91%	77%	100%	متعدد الجوانب
9%	9%	21%	6%	9%	23%	0%	منظمات أهلية
الجمهورية الليبية							
0	0	0	0	11	13	10	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
-	-	-	-	0%	0%	0%	ثنائي
-	-	-	-	100%	100%	100%	متعدد الجوانب
-	-	-	-	0%	0%	0%	منظمات أهلية

المملكة المغربية							
9,699	7,156	8,121	22,489	31,192	29,247	16,460	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
58%	57%	8%	14%	77%	47%	55%	ثنائي
9%	18%	27%	22%	6%	15%	27%	متعدد الجوانب
24%	25%	65%	64%	17%	38%	17%	منظمات أهلية
سلطنة عمان							
77	18	10	*	352	374	708	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
0%	0%	0%	-	0%	9%	0%	ثنائي
100%	100%	100%	-	20%	2%	0%	متعدد الجوانب
0%	0%	0%	-	80%	89%	100%	منظمات أهلية
دولة فلسطين							
2,385	4,772	2,357	2,101	3,869	1,215	70	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
10%	9%	16%	20%	24%	43%	0%	ثنائي
85%	29%	63%	37%	46%	39%	100%	متعدد الجوانب
5%	63%	22%	44%	30%	18%	0%	منظمات أهلية
دولة قطر							
0	0	4	0	0	0	0	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
-	-	0%	-	-	-	-	ثنائي
-	-	100%	-	-	-	-	متعدد الجوانب
-	-	0%	-	-	-	-	منظمات أهلية
المملكة العربية السعودية							
4	0	0	0	0	0	0	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
0%	-	-	-	-	-	-	ثنائي
100%	-	-	-	-	-	-	متعدد الجوانب
0%	-	-	-	-	-	-	منظمات أهلية
دولة الصومال							
304	1,268	773	2,328	2,906	674	1,219	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
35%	1%	6%	29%	0%	78%	59%	ثنائي
49%	73%	89%	41%	21%	2%	34%	متعدد الجوانب
16%	26%	4%	30%	79%	20%	8%	منظمات أهلية

الجمهورية السودانية							
5,261	3,347	4,255	4,081	3,931	3,699	2,672	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
12%	6%	12%	13%	3%	0%	1%	ثاني
51%	53%	71%	63%	59%	76%	98%	متعدد الجوانب
37%	41%	17%	24%	38%	24%	1%	منظمات أهلية
الجمهورية السورية							
3,063	840	1,968	3,463	2,678	1,390	3,574	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
16%	1%	0%	0%	0%	0%	0%	ثاني
84%	99%	100%	100%	100%	100%	100%	متعدد الجوانب
0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	منظمات أهلية
الجمهورية التونسية							
1,069	2,528	1,272	2,636	2,797	5,139	3,960	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
4%	0%	42%	46%	66%	53%	38%	ثاني
92%	29%	56%	53%	33%	46%	53%	متعدد الجوانب
4%	71%	2%	1%	1%	1%	8%	منظمات أهلية
الإمارات العربية المتحدة							
0	8	0	7	0	0	0	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
-	0%	-	0%	-	-	-	ثاني
-	100%	-	100%	-	-	-	متعدد الجوانب
-	0%	-	0%	-	-	-	منظمات أهلية
الجمهورية اليمنية							
5,647	7,136	5,690	7,830	10,508	8,852	3,552	المجموع (دولار أميركي)
النسبة (%) حسب قناة التوزيع							
37%	51%	40%	68%	34%	53%	25%	ثاني
55%	42%	47%	21%	34%	25%	59%	متعدد الجوانب
8%	7%	13%	11%	32%	22%	15%	منظمات أهلية

ملحق ورقة الشراكة وتدقيق الموارد للصحة الانجابية/ الجنسية وتنظيم الاسرة

اعداد توفيق عسيران

بقيت المعلومات حول تدفق الموارد المالية لتنفيذ برنامج عمل القاهرة قليلة وغير ميومة، اذ ان معظمها يعود الى العام ٢٠٠٠ دون توفير معلومات جديدة حول الالتزام بالتعهدات الصادرة في القاهرة عام ١٩٩٤ والتي تم تأكيدها في اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائي عام ١٩٩٩ تحت عنوان القاهرة +٥ سنوات.

ولقد رأيت من المفيد ان اعد ملحقا" مختصرا" يتضمن بعض المعلومات الجديدة، كما جاءت في تقرير الامين العام الى المجلس الاقتصادي الاجتماعي للامم المتحدة في اجتماعه بنيويورك بين ٢٢-٢٦ اذار (مارس) ٢٠٠٤،

يقول الامين العام

"وعلى الرغم من ان الموارد المخصصة للسكان قد طرأت عليها زيادة مضطربة وان كانت بطيئة على مدى السنوات العشر الاخيرة، فان الهدف الذي حدده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ وهو حشد ١٧ بليون دولار اميركي بحلول العام ٢٠٠٠ لم يتحقق وسيتعين من اجل بلوغ هدف حشد ١٨,٥ بليون دولار لعام ٢٠٠٥، ان يزيد المجتمع الدولي الحصة التي يخصصها للأنشطة السكانية من المساعدة الإنمائية كما سيتعين على البلدان النامية ان تقوم بحشد موارد اضافية، و اشار الامين العام ان الارقام المؤقتة^٢ الخاصة بالعام ٢٠٠٢ وتقديرات العام ٢٠٠٣ تبعث على التفاؤل، فقد ارتفع ما حشدته الدول النامية في عام ٢٠٠٣ الى ١١,٧ بليون دولار اميركي، وما زال التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو بلوغ الهدف المحدد لعام ٢٠٠٥".

وتدقق الموارد قضية اساسية في تنفيذ البرنامج، حيث قال الامين العام للامم المتحدة كوفي أنان في بانكوك عام ٢٠٠٢: " لا سبيل الى تحقيق الاهداف الإنمائية لللفية وخاصة القضاء على الفقر والجوع، ما لم يتم التصدي بشكل مباشر لقضايا السكان والصحة الانجابية"

ويتضمن الجدول التالي المساعدة السكانية الدولية حسب الجهات المانحة الرئيسية ١٩٩٤-٢٠٠٣ والذي يظهر ان الالتزامات الفعلية لا زالت بعيدة عن الارقام التي تم التعهد بها.

^١ تقرير الامين العام ، لجنة السكان والتنمية الدورة السابعة والثلاثون. تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية : استعراض السنوات العشر
^٢ استجدت عبارة "المؤقتة" لانها لم تحسب نهائيا" حتى الساعة
^٣ نفس المصدر الوارد في (١)

المساعدة السكانية الدولية حسب الجهات المانحة الرئيسية ١٩٩٤-٢٠٠٣،
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

فئات الجهات المانحة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	تقديرات ٢٠٠٣
البلدان المتقدمة النمو	٩٧٧	١٢٧٣	١٣٦٩	١٥٣٠	١٥٣٩	١٤١١	١٥٩٨	١٧٢٠	٢١٨٠	٢٣٢٩
منظومة الأمم المتحدة	١٠٧	١١١	١٨	٤٩	٣٥	٣١	٧٧	٩٦	٣٣	٢٨
المؤسسات / المنظمات غير الحكومية	١١٧	٨٥	١٤١	١٠٦	١٢٤	٢٤٠	٢٩٩	٢٤١	٤٧٠	٣٩٣
المجموع الفرعي	١٢٠١	١٥٧٤	١٥٣٥	١٦٩٤	١٧٠٧	١٦٩١	١٩٧٥	٢٠٦٠	٢٦٨٥	٢٧٥٢
قروض المصارف الانمائية	٤٣٦	٤٦٠	٥٠٩	٢٦٦	٤٢٦	٥٤٠	٦٠٤	٤٦١	٣٢٨	*٣٢٨
المجموع	١٦٣٧	٢٠٣٤	٢٠٤٤	١٩٦٠	٢١٣٣	٢٢٣١	٢٥٧٩	٢٥٢١	٣٠١٣	٣٠٨٠

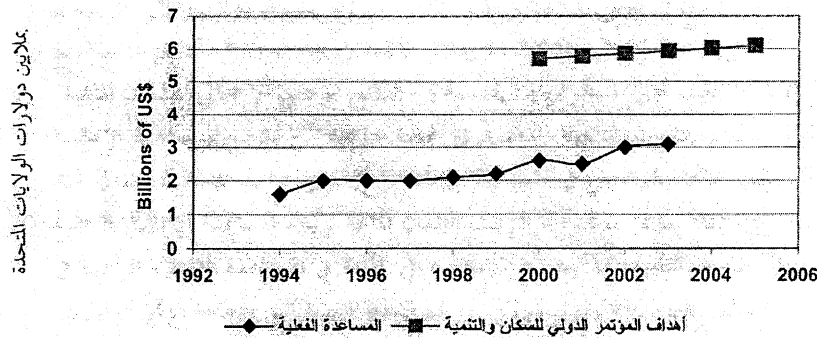
المصدر : صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٣. تدفقات الموارد المالية للأنشطة السكانية في عام ٢٠٠١ وقاعدة بيانات مشروع تدفق الموارد المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات.

ملاحظة: يمكن تفسير الزيادة في تدفق الموارد بعد عام ١٩٩٤، جزئياً، بنظام التصنيف الجديد الذي يعكس مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتشمل خدمات الصحة الانجابية غير تنظيم الأسرة وأنشطة الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي / فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز التي لم يتم الإبلاغ عنها سابقاً. وبيانات عام ٢٠٠٢ مؤقتة، وبيانات عام ٢٠٠٣ تقديرية.

* تم تقدير رقم عام ٢٠٠٣ لقروض المصارف الانمائية حسب مستوى عام ٢٠٠٢.

اما الشكل المبين ادناه فهو يظهر المساعدة السكانية مقارنة مع أهداف المؤتمر مؤكداً "الخلل الكبير القائم في مجالات عدة والتي تفترض صرخة مدوية من المؤتمرين برفض هذا الاسلوب المتبع في الالتزامات الدولية من الدول المانحة والحكومات الوطنية على حد سواء

الشكل ١ - المساعدة السكانية بالمقارنة مع أهداف المؤتمر



المصدر : صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٣. تدفقات الموارد المالية للأنشطة السكانية في عام ٢٠٠١ وقاعدة بيانات مشروع تدفق الموارد المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات.

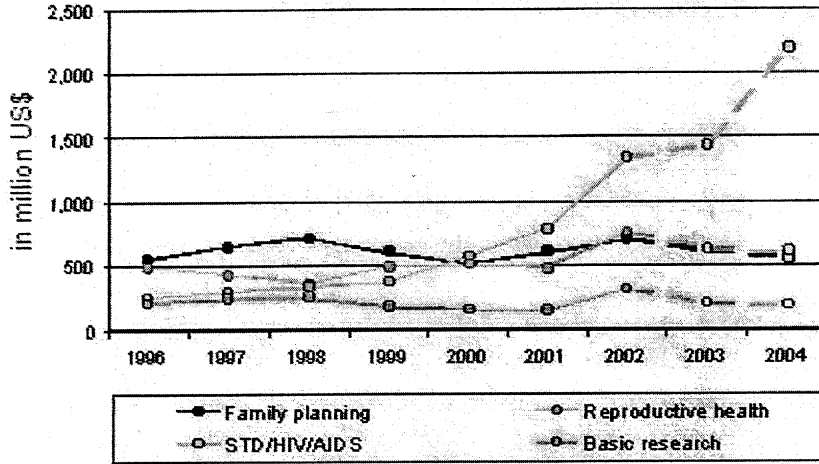
ملاحظة: البيانات المتعلقة بالمساعدة الفعلية في عام ٢٠٠٢ مؤقتة؛ وبيانات عام ٢٠٠٣ تقديرية.

واختتم هذا الملحق ببعض ما اعلنته المديرة التنفيذية لصندوق الامم المتحدة للسكان في اذار الماضي تحت عنوان عريض "نقص الموارد التي تم التوافق الاقليمي عليها في مؤتمر القاهرة يمثل وعيدا" لهدف خفض الفقر عالميا"، ولاهداف الالفية الثالثة والتحديات التي اطلقها صندوق الامم المتحدة للسكان". حيث قالت:

"لقد التزمت الدول المتقدمة النمو بتخصيص مبلغ ٦,١ بليون دولار أميركي حتى العام ٢٠٠٥ لانشطة الصحة الانجابية بما فيها تنظيم الاسرة ولكنها فعليا لم تدفع سوى ٣,١ بليون دولار أميركي (اي ما يوازي نصف المبلغ ٥٠,٨ %) حتى العام ٢٠٠٣.

في الوقت الذي خصصت الدول النامية مبلغ ١١,٧ بليون دولار من اجل الهدف المحدد البالغ ١٢,٤ بليون دولار اي ما نسبته (٩٤%) وهو ما سوف يجعل بلوغ هدف حشد ١٨,٥ بليون دولار أميركي في العام ٢٠٠٥ صعبا" اذا لم يكن مستحيلا".

Figure 1: Expenditures on ICPD costed-population ackage categories (in US\$), 1996-2004 (Figures for 2003 and 2004 are estimates).



وأضافت قائلة :

ان العالم الذي ينفق اكثر من ٨٠٠ بليون دولار سنويا" على النشاطات العسكرية، يستطيع تخصيص ما يعادل تقريبا" (نفقات يوم واحد اقل من التسليح) لصالح تسديد الفجوة البالغة ٣ مليارات دولار المقررة في القاهرة

واختتمت قائلة:

"أن الاوان لتطبيق الالتزامات بطريقة مسؤولة وصحيحة، من اجل تطبيق فعال تطلعات الافراد والاسر، وكذلك ان تحدد اي مستقبل نريد؟ مجتمع تتزايد فيه وفيات الامهات؟ ام مجتمع يبلغ عدد سكانه ١٠,٦ بليون نسمة او ٨,٩ بليون نسمة في العام ٢٠٥٠".

انه نداء يصدر من القلب ويهدف الى صحة الضمير...
وعلينا خلال هذا المؤتمر ان نعزز النداء ونشدد على أهمية تطبيق الالتزامات الدولية تطبيقا" صحيحا" ومؤثرا" ، الى هذا ادعو..